وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ :

متطلبات تحقيق الشمول المالي وآليات تطويره في الدول العربية

-دراسة حالة الجزائر -

من إعداد:

زروقي ليليا

فرحات مروى

إشراف الأستاذ:

د/فضيل رايس

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
الطيب الوافي	أستاذ	رئيســـــــــــــــــــــــــا
فضيل رايس	أستاذ	مشرفا ومقررا
رياض موساوي	أستاذ محاضر - أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا
إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ
الْعَلِيمُ الْحَكِيم

سورة البقرة: الآية 32

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد والشكر فأنت المستعان وعليك التكلان الحمد الله الذي أعاني وأنار طريقي وألهمني الصبر وأعطاني القدرة لإتمام هذه العمل

أما بعد ...

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا وساهم في إتمام هذه المذكرة

واخص بالذكر:

الدكتور **فضيل رايس** على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاته القيمة

وإرشاداته النيرة

فجزاه الله خير الجزاء

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين

على ما بذلوه من جهد في قراءة مذكرتنا وعلى ما أبدوه من ملاحظات ومقترحات حولها

.... إلى أساتذتنا الكرام

والذين رافقونا طيلة مشوارنا في طور اليسانس والماستر وتكرموا علينا بالعلم

وساهموا في إثراء زادنا المعرفي

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
الحمد لله عند البدء و عند الختام
اللهم انفعني بما علمتني و علمني ما ينفعني و زدني علما أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من كان سببا في وجودي في الحياة، إلى النور الذي أضاء دربي، إلى أعز ما لدي في هذا الوجود اللذان كانا لهما الفضل في وصولي إلى هذا المستوى أبي و أمي حفظهما الله لي و أطال في عمرهما.

***

إلى سندي في هذه الدنيا.... إلى من بوجوده اكسب قوتي .... إلى من معه تحلو كل الأوقات وبقربه أشعر بالأمن والأمان... إلى أخي الغالي حسام.

***

إلى توأم روحي و النور الذي يضيء حياتي...إلى أختي الغالية روفيا.

***

إلى من قاسمتني عناء انجاز هذا العمل وكانت خير أنيس لي صديقتي الغالية مر وى.

***

إلى أستاذنا الفاضل...رايس فضيل أسمى التحية والتقدير والشكر الجزيل.

وإلى من كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد...

أسال الله أن يوفقني و إياكم إلى كل ما يحب و يرضى

ليليا زروقي

الاهداء

الحمد الله الذي هدانا ووفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل

******

إلى الأرواح الطاهرة التي فارقت الدنيا ولن تفارقنا ابدا

جدي صالح

ابي جمال

رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته

*****

الى منبع الحنان ونور الحياة **جدتي فاطمة**

*****

الى جنتي في الارض، من جاهدت لأصل الى اعلى المراتب **امي**

*****

إلى من بهم اكبر شمس الدين، الياس، محمد

*****

الى خالاتي وباقي اهلي من ساعدني من قريب او بعيد

*****

الى رفيقات الدرب ومن تحلو بهم الحياة مريم ، نور ، شيماء و شيماء ، سهيلة .

*****

الى من اهديتني سنوات الجامعة صحبتها وأخوتها الى رفيقتي فالعمل ليليا .

فرحات مروى

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر والتقدير	-
إهداء	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
فهرس الملاحق	V
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: التأصيل النظري للشمول المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشمول المالي	3
المطلب الأول: تعريفات الشمول المالي	3
المطلب الثاني: نشأة وتطور الشمول المالي	4
المطلب الثالث: خصائص الشمول المالي وابعاده	5
المطلب الرابع: أهمية الشمول المالي وأهدافه	7
المبحث الثاني: متطلبات الشمول المالي	9
المطلب الأول: المحاور الاساسية لتعزيز الشمول المالي	9
المطلب الثاني: مقومات ومبادئ الشمول المالي	10
المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي	11
المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في الدول العربية	14
المطلب الأول: دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي ومحاورها الاساسية	14
المطلب الثاني: المؤسسات الداعمة للشمول المالي في المنطقة العربية	15
المطلب الثالث: احصائيات الشمول المالي في الدول العربية	17
خلاصة	22
الفصل الثاني: واقع تطبيق الشمول المالي في الجزائر	
تمهيد	24
المبحث الأول: مدخل للنظام البنكي الجزائري	25
المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري في إطار إصلاحات قانون 90-10	25
المطلب الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري الحالي	29
المطلب الثالث: مؤشرات النظام البنكي الجزائري	31
المبحث الثاني: واقع تطبيق الشمول المالي في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	36
المطلب الأول: تقديم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	36
المطلب الثاني: تنوع الخدمات البنكية المقدمة من قبل CNEP-Banque	38

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: تعزيز المعاملات المالية في سبيل تحقيق الشمول المالي	**43**
المبحث الثالث: إحصائيات الشمول المالي في مؤسسة بريد الجزائر -فرع ولاية تبسة-	**48**
المطلب الأول: تقديم مؤسسة بريد الجزائر	**48**
المطلب الثاني: تطوير الخدمات المالية في سبيل إرساء متطلبات الشمول المالي	**49**
المطلب الثالث: واقع الشمول المالي على مستوى بريد الجزائر فرع تبسة	**54**
خلاصة	**59**
الخاتمة	**60**
قائمة المراجع	**64**
ملخص الدراسة	**68**
الملاحق	**70**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الشمول المالي لسنة 2017	18
(02-01)	النسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي للفترة بين 2011-2017	19
(01-02)	تطور حجم الوكالات للبنوك والمؤسسات المالية خلال الفترة 2012-2018	31
(02-02)	الموارد المجمعة من البنوك الناشطة في الجزائري مابين 2010 و 2018	32
(03-02)	القروض الموزعة من البنوك الناشطة في الجزائر مابين 2012 و 2018	33
(04-02)	القروض الموزعة حسب الآجال مابين 2010 و 2018	34
(05-02)	حجم القروض الممنوحة من المؤسسات المالية خلال الفترة بين 2010-2018	35
(06-02)	تطور نشاط CNEP-Banque	36
(07-02)	تطور شبكة فروع CNEP-Banque خلال الفترة مابين 2017-2021	37
(08-02)	النتائج المالية لـCNEP-Banque خلال سنتي 2019-2021	37
(09-02)	حجم القروض الموزعة من قبل CNEP-Banque مابين 2019-2021	42
(10-02)	نشاط الصيرفة الالكترونية على مستوىCNEP-Banque	45
(11-02)	نشاط الصيرفة التشاركية في CNEP-Banque الى غاية جانفي 2022	47
(12-02)	إحصائيات بريد الجزائر فرع تبسة مع نهاية 2017	54
(13-02)	إحصائيات حول مختلف الخدمات المتعلقة بالبريد لشهر ماي 2018	56
(14-02)	إحصائيات متعلقة بالنشاط الالكتروني لبريد الجزائر فرع تبسة خلال الثلاثي الاول من 2021	58

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	نسبة الأشخاص الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية سنة 2017	19
(02-01)	نسبة استخدام البطاقات الالكترونية لدى البالغين سنة 2017	20
(03-01)	نسبة استخدام الخدمات المالية عبر الانترانت للبالغين سنة 2017	20
(04-01)	الاطار العام للإستراتيجية الأردنية للشمول المالي	21
(01-02)	أنواع الحسابات على مستوىCNEP-Banque	38
(02-02)	إحصائيات مختلف حسابات CNEP-Banque الى غاية جانفي 2022	40
(03-02)	أنواع القروض الممنوحة من قبل CNEP-Banque	40
(04-02)	القروض المقدمة من قبل CNEP-Banque حسب التوزيع الجغرافي سنة 2020	42
(05-02)	انواع البطاقات الاكترونية فيCNEP-Banque	44
(06-02)	نشاطات بريد الجزائر	48
(07-02)	الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات البريد	49
(08-02)	الخدمات الالكترونية عن بعد المقدمة من قبل بريد الجزائر	50
(09-02)	مجمل العمليات المتعلقة بالحساب الجاري البريدي	52
(10-02)	شبكة البريد لولاية تبسة إلى غاية السداسي الأول من 2021	55
(11-02)	الجهات الأخرى التي يقدم لها البريد خدمات مساعدة	56

المقدمة

مقدمة

شكل قطاع التكنلوجيا المالية في الاونة الاخيرة ثورة في الانظمة المالية العالمية و العربية، وحفز بشكل كبير المنافسة بين البنوك ومختلف المؤسسات المالية الأخرى، التي اتجهت نحو تكثيف نشاطاتها وتنويعها من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها والتي أصبحت منطلق لما يعرف بالشمول المالي. الذي يشكل محور أساسي لأغلب الدول والتي تسعى من خلاله لتحقيق الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، حيث يساهم الشمول المالي بشكل رئيسي في جذب الأموال إلى القنوات الرسمية، حيث برزت أهميته في جذب المدخرات الضائعة داخل النظام الرسمي مما يؤدي إلى تعزيز السيولة وتوجهيها نحو القطاعات الاستهلاكية والإنتاجية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وتقليص حجم البطالة، لكن يبقى تطبيق مفهوم الشمول المالي مرهون بنوعية وأسعار الخدمات المالية المقدمة ومدى موافقتها وتناسبها مع رغبات الزبائن مما يضمن تشجيع استخدامها وهو ما يلزم الجهات الرقابية والنقدية في كل بلد إلى ضمانه تحقيقه.

على مستوى العالم العربي، تهدف الدول العربية لتحسين مستوى الخدمات المالية المقدمة للافراد وتوسيع نطاقها من أجل ضمان شموليتها لجميع الفئات من خلال وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية الى مستخدميها، خاصة في ظل وجود تفاوت كبير في نسب الشمول المالي في البلدان العربية، ولهذا يتبنى صندوق النقد العربي، باعتباره المؤسسة الجامعة لمختلف الجهات الرقابية والإشرافية والسلطات النقدية العربية مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع مختلف الجهات والمنضمات الدولية أبرزها البنك العالمي.

في الجزائر قام بنك الجزائر بسياسة إصلاحات بنكية تهدف إلى تنظيم وتطوير وتكييف العمل المصرفي بما يلبي حاجيات التنمية ويحافظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار النقدي، استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم، بهدف ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي وتقديم الخدمات المالية المناسبة باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف، ولعل أهم الاجراءات التي أصدرها بنك الجزائر تلك المتعلقة بإدخال التمويل الإسلامي وعمليات الصيرفة الاسلامية في الجزائر والتي من شأنها تعزيز الشمول المالي، كما قام بنك الجزائر وفي سبيل تعزيز استخدام المنتجات الرقمية باصدار تعليمة تنص على مجانية العديد من الخدمات المصرفية كاستخدام البطاقات، خدمات الصراف الآلي و تزويد التجار باجهزة الدفع وهذا من اجل تحفيز استخدام الوسائل الغير نقدية في الدفع وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة.

هذه الإجراءات والتدبير تم أخذها بعين الاعتبار في بنك/ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ومؤسسة بريد الجزائر وهذا في سبيل تعزيز الخدمات المقدمة وتنويعها بما يتماشى ومتطلبات المتعاملين، والعمل على تحيينها وتيسير الحصول عليها في أي وقت ومن أي مكان خاصة في ظل ما يعرف بالشمول المالي الرقمي مع انتشار تكنولوجيا المعلومات.

مشكلة البحث

مما سبق، يمكننا صياغة إشكالية الموضوع من خلال السؤال الجوهري التالي:

- **ماهي متطلبات تحقيق الشمول المالي وآليات تطويره بالجزائر ؟**

إن الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تؤدي إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهو واقع الشمول المالي في الدول العربية ؟
2. هل يتم دعم مبادرات الشمول المالي داخل الدول العربية؟
3. فيما تكمن اليات تطبيق الشمول المالي في بنك التوفير والاحتياط cnep ؟
4. هل تسعى مؤسسة بريد الجزائر لتطوير خدماتها المالية في سبيل تحقيق الشمول المالي ؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات التي يتم اثباتها أو نفيها وهي:

- شهدت الدول العربية تحسننا في مؤشرات الشمول المالي مقارنة بالسنوات الفارطة لكن بنسب متفاوتة وعلى العموم تبقى بعيدة على المتوسط العالمي؛
- تقوم عدة مؤسسات مالية ونقدية دعم مسار الشمول المالي في الدول العربية من خلال تقديم مختلف المساعدات المالية والفنية ونذكر منها صندوق النقد العربي؛
- يسعى بنك التوفير والاحتياط لتعزيز مكانته في السوق المصرفي الوطني من خلال تعزيز خدماته المقدمة وتطويرها بهدف توسيع قاعدة متعامليه.
- تعمل مؤسسة بريد الجزائر لتطوير خدماتها النقدية والمالية المقدمة وتعزيز رقمنة تعاملاتها بهدف ضمان جودتها وشموليتها.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها مما يلي :

1. تصاعد الاهتمام الدولي والعالمي بموضوع الشمول المالي وأهميته في تحقيق الاستقرار وتعزيز النمو ورفع الأداء المالي للجهاز المصرفي ومختلف مؤسساته.
2. مساهمة الشمول المالي في تحسين المستوى المعيشي للأفراد خاصة أصحاب الدخول المحدودة وهذا مع إمكانية حصولهم على مختلف الخدمات المالية المقدمة وبشروط ميسرة وبتكلفة تقارب الصفر في بعض الخدمات.

أهداف الدراسة:

انطلاقا من أهمية الدراسة يمكن حصر أهداف الدراسة في النقاط الرئيسية التالية:

1 تسليط الضوء على واقع التطبيق الشمول المالي في الدول العربية وتحليل مختلف مؤشراته و ارقامه ومقارنتها مع ما هو محقق على المستوى الدولي.

2 معرفة مختلف إسهامات المؤسسات المالية الدولية والإقليمية في دعم مبادرات الشمول المالي في الوطن العربي.

3 دراسة وتحليل مختلف اليات التي تتبعها البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر نحو الشمول المالي من خلال دراسة حالة بنك التوفير والاحتياط ومؤسسة بريد الجزائر.

المنهج المتبع:

لبلوغ أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي، التحليلي، ودراسة الحالة:

- **المنهج الوصفي:** واستخدم في وصف مظاهر الشمول المالي ومؤشراته.
- **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية.
- **منهج دراسة الحالة:** وتم استخدامه في الفصل الثاني من خلال دراسة واقع الشمول المالي في بنك التوفير والاحتياط ومؤسسة بريد الجزائر وقد تم استخدام مختلف الجداول والإحصائيات المتحصل عليها من تقارير الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط .

الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة تكملة وتعميقا لبعض الدراسات التي سبقتها في تناول موضوع الشمول المالي سواء بشكل جزئي أو كلي والتي تتقاطع معها في بعض النقاط ومن بين هاته الدراسات ما يلي:

- **دراسة فضيل البشير ضيف بعنوان " واقع تحديات الشمول المالي في الجزائر" ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد السادس، العدد 01، جوان 2020.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر، من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي، ومبادئه وأهمية الشمول المالي ومقارنة الشمول المالي بين الجزائر وبعض الدول العربية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود عقبات تحول دون تحقيق الشمول المالي مما استلزم الأمر وضع توصيات تستدعي ضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على تدعيم ورفع مستوياته.

- **دراسة بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة بعنوان "واقع الشمول المالي و تحدياته- الجزائر و الاردن نموذجا- "، مجلة اقتصاد المال و الاعمال،المجلد الرابع العدد3، 2020.**

هدفت الدراسة إلي تقديم أهم المفاهيم حول الشمول المالي أهمته وسبل تعزيزه ، والتعرف علي أهم مؤشراته ، ومن ثم التطرق إلي واقع الشمول المالي في الجزائر والأردن واهم التحديات في الدولتين.

وتوصلت الدراسة إلي أن الشمول المالي يقدم خدمات ومنتجات مالية متطورة، كما يلعب دورا هاما في تعبئة المدخرات وتطوير النظام المالي في الدول المتقدمة عامة والنامية خاصة، ولكن بالرغم من قوة القطاع المصرفي المالي في الأردن وتطوره إلا أن هناك ما يزيد عن 70% من المواطنين المؤهلين في الأردن لا يتعاملون مع المؤسسات المالية بالرغم من وجود بنية تحتية ممتازة تمكن المواطن والبنوك من التنقل والوصول إلى بعضهم البعض سواء من خلال الفروع التقليدية أو من خلال الفروع الالكترونية ، أما بالنسبة للجزائر فان ملكية الحسابات لدي المؤسسات المالية الرسمية تحسنت إلي مستوي مقبول لكن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية لا تزال منخفضة جدا.

- **دراسة بن موسى محمد وقمان عمر حول "واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (FINDEX GLOBAL) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد، 13 العدد، 03 . 2019.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الدول العربية، ورصد الأطر العامة لمبادرات الدول العربية في مجال تعزيز وتدعيم الشمول المالي فيها، إلى جانب التعرف على تموضع الجزائر من الشمول المالي ومؤشراته الجزئية.

توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية لا تزال تسجل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي رغم تحسنه في سنة 2017، مع وجود تفاوت كبير في مؤشرات الجزئية للشمول المالي اذ تميل الكفة فيها لصالح دول مجلس التعاون الخليجي الست، وبالنسبة للجزائر فتحسنت مؤشراتها خاصة تلك المتعلقة بالبنوك على عكس المؤسسات المالية اما على صعيد الجهود، فهناك مبادرات كثيرة لتعزيز انتشار الشمول المالي في العالم العربي.

وتتشابه دراستنا مع هذه الدراسات السابقة في تناول الجوانب النظرية للشمول المالي ومؤشراته وكذلك مختلف الإحصائيات المتعلقة به في الدول العربية بصفة عامة مع إبراز دور المؤسسات المالية الإقليمية والعربية في تعزيز مبادرات الشمول المالي في المنطقة.

كما تتقاطع دراستنا مع هذه الدراسة من حيث الدراسة التطبيقية والتي تم من خلالها التطرق للشمول المالي في مؤسستين ماليتين مختلفتين هما صندوق الوطني للتوفير والاحتياط و بريد الجزائر ودراسة مختلف الخدمات المالية والنقدية المقدمة في سبيل تعزيز الشمول المالي.

صعوبات الدراسة:

عند إعداد هذه الدراسة تمت مواجهة البعض من الصعوبات، والمتعلقة أساسا بـ:

- ✓ نقص المراجع والأدبيات خاصة العربية منها المتعلقة بالشمول المالي ومحاوره المختلفة وهو ما ادى الى التركيز على المقالات والتقارير المنشورة.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات والمعطيات التي تعزيز الدراسة التطبيقي خاصة تلك المتعلقة بالمعلومات المتحصلة من قبل مؤسسة بريد الجزائر، وهو ما حال دون تحويل الدراسة من الجزء الى الكل.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة، واختبار الفرضيات وبلوغ الأهداف المسطرة، تم تقسيم المذكرة إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول : والذي جاء بعنوان **" التأصيل النظري للشمول المالي ومتطلباته " وتم فيه التطرق إلى :**

- ✓ **المبحث الأول مفاهيم عامة حول الشمول المالي**
- ✓ **المبحث الثاني: متطلبات الشمول المالي**
- ✓ **المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في الدول العربية**

الفصل الثاني: والموسوم بـ **" واقع الشمول المالي في الجزائر "** والذي تضمن :

- ✓ **المبحث الأول: مدخل للنظام البنكي الجزائري**
- ✓ **المبحث الثاني: واقع تطبيق الشمول المالي في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط**
- ✓ **المبحث الثالث: احصائيات الشمول المالي في مؤسسة بريد الجزائر -فرع ولاية تبسة-**

الفصل الأول

التأصيل النظري للشمول المالي

تمهيد:

الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة في الساحة الاقتصادية عموما و المصرفية خصوصا في الآونة الأخيرة و بشكل خاص بعد الأزمة المالية العالمية 2008 حيث نال اهتمام من قبل المؤسسات المالية الدولية و البنوك المركزية والمؤسسات النقدية، في سبيل الوصول لأكبر قدر من المواطنين وخاصة منخفضي الدخل، من خلال وضع آليات وميكانيزمات ووسائل ضرورية تمكنهم من الولوج للخدمات و المنتجات المالية والصرفية.

وبناء على ذلك فقد تناول الفصل الأول التأصيل النظري للشمول المالي من خلال تقسيمه الى ثلاث مباحث بالترتيب التالي:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الشمول المالي

المبحث الثاني: متطلبات الشمول المالي

المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في الدول العربية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشمول المالي

بعد الخروج من أزمة الرهن العقاري، راهنت الكثير من الدول على وضع إصلاحات مالية ومصرفية كبيرة بهدف الوصول للشمول المالي خاصة مع تزايد التكنولوجيا المالية والالكترونية.

المطلب الأول: تعريفات حول الشمول المالي

تعددت التعاريف وتنوعت حول موضوع الشمول المالي ولكنها تمحورت جميعها حول المقدرة للوصول للخدمة المصرفية من قبل مختلف الأشخاص.

فالبنك الدولي عرف الشمول المالي على انه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية الممكنة سواء كانت من خلال مدفوعات وحسابات التوفير، الائتمان والتأمين والمعاشات التقاعدية ، الأسواق المالية ".[1]

وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".[2]

كما عرف من قبل خبراء صندوق النقد الدولي على انه" وهو أي عملية تمس إلى حد ما أحد الجوانب التي تخص وصول السكان إلى الخدمات المالية، درجة استخدام هذه الخدمات، وجودتها وتكلفتها." [3]

وحسب البنك المركزي المصري فالشمول المالي يعني " إتاحة الخدمات لمالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد، والعمل على تمكينهم من استخدام تلك الخدمات وبجودة مناسبة وبأسعار معقولة من خلال القنوات المالية الرسمية."[4]

---

[1]- The Word Bank, Financial Inclusion, Global Financial Development Report, Washington, 2014, P 15

[2]- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية،**متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2015، ص 2

[3]- Adolfo Barajas, Thorsten Beck, Mohamed Belhaj, and Sami Ben Naceur, Financial Inclusion: What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn?, IMF Working Paper, 2020, P 5.

[4]- البنك المركزي المصري، الشمول المالي، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، على الرابط : https://www.bank-abc.com/world/Egypt/En/AboutABC/Documents/CBE%20Bankers.pdf، تم الاطلاع عليه يوم 2 فيفري 2022.

وبشكل عام يمكن تعريف الشمول المالي على أنه تعميم الخدمات المالية والمصرفية وتسهيل وصولها لكافة فئات المجتمع بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، بهدف محاربة البطالة والفقر وتحسين الظروف المعيشية لهذه .

فالشمول المالي يرتكز أساسا حول تيسير الحصول على الخدمة من جهة ومن جهة أخرى التركيز على أصحاب الدخل الضعيف والمحدود.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي لأول مرة عام 1993 في دراسة ليشون وترفت (leysihon & thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاءهم بشكل قصري من الشمول المالي وايجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم (أسباب ثقافية و/أو أسباب عقائدية) عن استخدام المنتجات والخدمات المالية، وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية.[1]

ومنذ عام 2010، تعهد أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن،فعندما تضع البلدان إستراتيجية وطنية للشمول المالي فإنها تزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها، ووفرت البلدان التي حققت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي بيئة تنظيمية وسياسية مواتية، وشجعت المنافسة التي تسمح للبنوك والمؤسسات غير المصرفية بالابتكار وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية. ومع ذلك، يجب أن يكون خلق هذا الفضاء المبتكر الذي يشجع على المنافسة مصحوبا بإجراءات ولوائح تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك لضمان توفير الخدمات المالية بشكل يتسم بالمسؤولية، كما ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم، في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة فالهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى، ومع تسريع البلدان للجهود

[1]- فضيل البشير ضيف، **واقع تحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد السادس، العدد 01، جوان 2020، ص 474.

المبذولة تجاه الشمول المالي، أصبح من الواضح أنها تواجه عقبات مشابهة تعوق تقدمها في سبيل ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء و فقراء الريف مع ضرورة زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية.[1]

وفي ظل جائحة كورونا زاد الاهتمام بما يعرف بالشمول المالي الرقمي والذي يرتكز على رقمنة مختلف المعاملات المالية وسهولة الحصول عليها دون الرجوع للبنك او المؤسسة المالية المصدرة للخدمة.

المطلب الثالث: خصائص الشمول المالي وأبعاده.

للشمول المالي مجموعة من الخصائص والأبعاد التي من خلالها يتم ضمان وصول الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود.

أولا: خصائص الشمول المالي:

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة و البسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفئات الضعيفة غير المتعاملين مع البنوك، وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية جمعيات تعاونية، و مؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية و بنوك تجارية و حكومية، وشركات تأمين، و مقدمي الخدمات السلكية و اللاسلكية، والتحول البرقي، و مكاتب البريد وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول الى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال و مقدمي البرامج الجديدة حيوية و فاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استعمال الهواتف المحمولة في إرجاء العالم، وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي. كما يساعد أيضا على تمكين النساء و زيادة الاستثمار و لاستهلاك، ورفع الإنتاجية و الدخول وزيادة الإنفاق لإغراض الصحة الوقائية. كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة و المتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي .[2]

ثانيا: أبعاد الشمول المالي:

الشمول المالي موضوع ذو جوانب مختلفة وله ابعاد عديدة موضحة كالاتي:[3]

---

[1]- البنك الدولي، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، على الرابط التالي:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1 تم الاطلاع عليه بتاريخ 02 فيفري 2022.

[2]- بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، **واقع الشمول المالي و تحدياته- الجزائر و الاردن نموذجا-** "، مجلة اقتصاد المال و الاعمال،المجلد الرابع العدد3، 2020، ص477.

[3]- جلال الدين رجب، **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي**، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، العدد 45، 2018، ص 5،6.

1. استخدام الحسابات المصرفية:

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، البريد، مؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).
- عدد المعاملات (الإيداع و السحب).
- طريقة الوصول الى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الالي، فروع البنك...).

2. الادخار:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضي في المؤسسات المالية الرسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخال خلاف ذلك (المنزل.... خلال 12شهر الماضي).

3. الاقتراض:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضي.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضي من مصادر تقليدية غير رسمية(الاسرة، الأصدقاء.....).

4.المدفوعات:

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهر الماضي.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال الى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضي.

5.التامين:

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتامين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة، الغابات، صيد الأسماك ويقومون بتامين انشطتهم(محاصيلهم، مواشيهم....) ضد الكوارث الطبيعية.

ولهذا تسعى كل السلطات الرقابية لتحين خدماته وتحسينهاوتطويرها والتي تمس خاصة الأبعاد السابقة، وهو ما يضمن سهولة الوصول للخدمات المقدمة.

المطلب الرابع: أهمية الشمول المالي و أهدافه.

يمكن تلخيص أهمية الشمول المالي وأهدافه في فرعين أساسيين كما يلي:

اولا : أهمية الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي هدفا رئيسيا لدى العديد من الدول الى جانب الاستقرار النقدي حيث تعددت أهميته و أهدافه نذكر البعض منها: [1]

- تم تحديد الشمول المالي كحل تمكيني لـ 7 من أهداف التنمية المستدامة.
- عنصر تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع و تعزيز الرفاهية المشتركة، وطرح هدفا عالميا وهو الحصول على الموارد المالية والخدمات لكافة المجتمع.
- التعزيز من المنافسين بين المؤسسات المالية: وذلك من خلال تحسين و تنويع المنتجات لاستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء و المعاملات.
- يعزز من الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي: حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف معقولة و عبر قنوات رسمية، اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي و نمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع و المؤسسات مستبعده من النظام الاقتصادي.
- تعزيز وصول كافة الأفراد في المجتمع للخدمات و المنتجات المالية: لعرض تعريف المواطنين باهمية الخدمات المالية و كيفية الوصول إليها و الاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية.
- يمثل عامل أساسيا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة: فتامين الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة و تمويل المشاريع المصغرة، الحد من الفقر و عدم المساواة، دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي و بالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- زيادة الاهتمام بالأفراد ذوي الدخل المحدود ودمجها في القطاع المالي الرسمي و بالتالي تحقيق التنمية.

[1]- لبنى بوطمين، **التمويل الإسلامي تجسيد لمعنى الشمول المالي**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني: تعزيز الشمول المالي في الجزائر- آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5 -6 ديسمبر 2018، ص 6.

ثانيا:اهداف الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين و تقليل نسب البطالة وتمكين فئة النساء و الشباب ماليا و ذلك من خلال: [1]

- زيادة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة و المعرفة المالية لدى الشباب والنساء العاطلة عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي و غير المصرفي.
- توعية و تثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات لحماية حقوقهم.
- ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية و الإلكترونية والتي يمثل فيها التعامل النقدي نسبة صغيرة، وتأتيأهمية هذا التحول لما يترتب عن استمرار التعامل النقدي من مضار عن جهود التنمية الاقتصادية الممثلة في تشجيع نمو القطاع غير الرسمي و عدم استفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية الحديثة.

[1]- صالحي ليلى، **المقاولة النسوية مدخل لتمكين المرأة اقتصاديا وأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني: تعزيز الشمول المالي في الجزائر- آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5-6 ديسمبر 2018 ، ص 4.

المبحث الثاني: متطلبات الشمول المالي

ان تحقيق شمول مالي يتطلب مجموعة من العوامل والمحاور الأساسية والتي من خلالها يتم الولوج للخدمات المالية، ويتم ضمان وصولها مختلف الشرائح وفي أي وقت وتحت أي ظرف كان.

المطلب الأول: المحاور الأساسية لتعزيز الشمول المالي

كون ان الشمول المالي ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية ولها تأثيرات على أربعة محاور اساسية كما يلي:[1]

اولا : دعم البنية التحتية المالية

ان تطوير بنية مالية تحتية سليمة وتعمل بكفاءة إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي، ويتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، والتاكيد على ضرورة تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية،إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك وخدمات الهاتف المصرفي، ونقاط البيع، والصرافات الآلية، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها .

ثانيا :حماية مستهلكي الخدمات المالية

من خلال التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية. من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة، اضافة لإمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم .

ثالثا :تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات

[1]- مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، ابو ظبي،2017، ص 7، ص9.

الماليةمهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذاً في الاعتبار مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل مع ضرورة التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية بما يمكن العملاء من الوصول الى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية .

رابعا :التثقيف المالي

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي. والتي يتم تطويرها بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء. ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف مالياً ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، ويساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر .

ففي حالة لم يتم تعزيز هذه المحاور فمستوى الشمول المالي سيبقى يسجل معدلات منخفضة وهو حال اغلب الدول المتخلفة والنامية خاصة الدول العربية.

المطلب الثاني: مقومات ومبادئ الشمول المالي

حتى تحقق أي دولة الشمول المالي لابد من:

- عمل دراسة من أجل معرفة الخدمات المالية الموجودة، وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضبط منها، وهي أول خطوة تستطيع الدولة ان ترفع بها مستوى الشمول المالي وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة؛
- حماية المستهلك من اجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي يتم عن طريق:
  - ✓ حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة؛
  - ✓ تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية؛
  - ✓ توفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل؛
  - ✓ الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حيادية.

وتعتبر مبادئ مجموعة الـ 20 الاشهر في مجال الشمول المالي والتي تهدف إلى تقديم العون والمساعدة لتهيئة بيئة تنظيمية وبيئة خاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار، وهي: [1]

1. **القيادة:** غرس التزام حكومي واسع النطاق تجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف وطأة الفقر.
2. **التنوع**: تنفيذ نهج السياسات التي تشجع المنافسة وتتيح حوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية واستخدام نطاق واسع من الخدمات.
3. **الابتكار**: تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها ويتضمن ذلك معالجة نقاط الضعف في البيئة الأساسية.
4. **الحماية**: تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة والعملاء؛
5. **التمكين من أسباب القوة**: تطوير التثقيف المالي والقدرات المالية؛
6. **التعاون**: تهيئة بيئة مؤسسية تتضح فيها خطوط المساءلة والتنسيق داخل الحكومة، وكذلك تشجيع الشركات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنيين؛
7. **المعرفة**: الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على أدلة وشواهد وقياس التقدم المحرز، ودراسة النهج التراكمي الخاص بالاختيار والتعلم المقبول لكل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة؛
8. **التناسب**: وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية بما يتناسب مع المخاطر والمنافع المتأتية من هذه المنتجات والخدمات المبتكرة ويستند إلى فهم الفجوات والمعوقات الموجودة في التنظيم الحالي؛
9. **إطار العمل**: النظر بعين الاعتبار في الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي، بما يعكس المعايير الدولية، والظروف المحلية وتدعيم مناخ قادر على المنافسة: نظام متناسب ومرن ويستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشروط استخدام الوكلاء كممثلين للتعامل مع العملاء، ولوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها الكترونيا، وحوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في التشغيل البيني والمترابط على نطاق واسع.

المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي

قام التحالف الدولي للإشتمال المالي ALF بالعمل على إعداد رابطة عمل تجميع البيانات للشمول المالي للعمل على وضع معايير لقياس الشمول المالي، أهمها :[2]

اولا:الوصول للخدمة المالية (Acces dimension)

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية و تتطلب تحديد و تحليل العوائق المحتملة لفتح و إستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة القرب من نقاط الخدمات

[1]-فضيل البشير ضيف،**واقع الشمول المالي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 478ص،477.

[2]- بوطلاعة محمد، **واقع الشمول المالي و تحدياته –الجزائر و الاردن**، مرجع سابق الذكر، ص 148 ص149.

المصرفية، حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المصرفية.

ثانيا:إستخدام الخدمات المالية (usage dimension) :

يشير بعد إستخدام الخدمات المالية إلى مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، تحديد مدى مؤشرات قياس بعد إستخدام الخدمات المالية من خلال :

1. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
2. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب إئتمان منتظم.
3. عدد حملة سياسة التأمين 1000 من البالغين.
4. عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
5. عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
6. نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية أو دولية.
7. نسبة الشركات المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.
8. عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

ثالثا:جودة الخدمات المقدمة (Quality) :

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته و من أجل ضمان هذا البعد الذي يعتبر تحدياً يتطلب من المهتمين و ذوي العلاقة لدراسة و قياس و مقارنة و إتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، و يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة و نوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، الكفالة المالية، فعالية آلية التعويض، شفافية المنافسة.

رابعا:ضعف الشمول المالي :

يترتب على ضعف الشمول المالي عدة آثار يمكن إيجازها فيما يلي :

1. **الفقر والبطالة** : إن تحقيق الشمول المالي له إرتباط وثيق بالدخل فكلما كان الدخل مرتفع كانت نسبة الشمول المالي مرتفعة و يؤدي الى ما يعرف بحلقات الفقر المفرغة ،
2. **التفاوت وعدم المساواة :** يعد التفاوت في الدخل و الثروات و التوزيع الغير عادل من الأدوات التي تعمل على إضعاف الشمول المالي.
3. **التضخم :** يؤثر التضخم على ضعف الشمول المالي حيث يعمل على التآكل الخفي للقدرة الشرائية للأصول النقدية حيث أن الدول التي يحدث فيها التضخم تلزم رفع الإحتياطي الإلزامي و هذا يؤدي

إلى تقليل نسبة الأموال تحت تصرف البنوك لأغراض التمويل و هذا ما يقلل من نسبةالشمول المالي.

4. **الإكتناز:** حيث ان هناك علاقة عكسية بين الاكتناز والشمول المالي فتجميع الأموال واكتنازها يعمل على أبعاد الأفراد الذين لا يستطعون تحمل التكلفة التمويلية ولا تتوفر لديهم ضمانات كافية و بالتالي عدم قدرتهم على إستخدام الخدمة المالية و بالتالي لا تحقق أبعاد الشمول المالي .

وعليه يمكن جمع المبادئ المتعلقة بالشمول المالي في ثلاث ركائز أساسية تتعلق أساسا بإتاحة الخدمات المالية، ابتكار والاستحداث المستمر والجودة المناسبة والأسعار المقبولة للخدمات المالية.

المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في الدول العربية

على غرار دول العالم، شهدت الدول العربية تحسننا في مؤشرات الشمول المالي مقارنة بالسنوات الفارطة لكنها تبقى بعيدة على المتوسط العالمي، وهذا ما استوجب وضع استراتيجيات وخطط مستقبلية من اجل ضمان شمولية الخدمات المالية.

المطلب الأول: دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي ومحاورها الأساسية

أثبتت التجارب الدولية بأن الشمول المالى يعزز من الاستقرار المالي، كما يساهم في النمو الاقتصادي، ويعمل على رفع الكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي، فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية الأفراد المجتمع وخاصة الفقراء منهم، ولذلك قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كأحد أهداف إستراتيجيتها الوطنية، وتزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي بهدف زيادة الوعي عن الشمول المالي وأهدافه ومدى علاقته بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية، وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيره للجهات الرقابية المالية، وعلى رأسها البنوك المركزية تمثلت في النظر في كيفية الموائمة بين الشمول المالى inclusion financial كهدف استراتيجي جديد، وبين الأهداف القديمة المتعارف عليها وهي الاستقرار المالي stability financial والنزاهة المالية integrity financial والحماية المالية للمستهلك protection consumer financial هذا بجانب تحقيق النمو الاقتصادي فى نفس الوقت.[1]

تؤدي البنوكالمركزية والجهات الرقابية الأخرىدوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي، ذلك من خلال :[2]

1. وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها .
2. العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف الجهات المختصة.
3. العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية، باستخدام التكنولوجيات الحديثة ، مع متابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها بهدف الوصول الى كافة أطياف المجتمع .
4. تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية .
5. تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية ، خاصة بين فئة الشباب .

---

[1]- عادل عبد العزيز السن، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، على الرابط: https://jdl.journals.ekb.eg/article_169601_447040d51459943253739l9b02bf8553.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/04/20.

[2]- مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 07.

6. الموافقة على إتاحة خدمات مالية مبسطة مثل استخدام الهاتف المحمول في عمليات الدفع الالكترونية والعمليات المالية الأخرى.
7. تحفيز القطاع المالي خاصة البنوك على نشر الثقافة المالية .

كما تقوم بتعزيز الشمول المالي في إطار توسع شبكات تقديم الخدمات المالية وتوسيع فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع المصغرة، ودعم زيادة عدد الصرافات الآلية وأي وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية[1].

ويمكن للبنوك المركزية أيضا ضمان انتشار تقديم الخدمات من خلال إصدار قوانين وتعليمات تقر فيها بمجانية الخدمات المقدمة الكترونيا أو من خلال البطاقات المقدمة للزبائن.

المطلب الثاني: المؤسسات الداعمة للشمول المالي في المنطقة العربية

يعتبر صندوق النقد العربي من أهم المؤسسات الداعمة لتطبيق الشمول المالي في الدول العربية وهذا بالاضافة لمؤسسات مالية دولية.

أولا: صندوق النقد العربي

وهو مؤسسة مالية عربية إقليمية ، تأسست في عام 1976 ، وبدأت عملياتها في عام 1977 ، بهدف إرساء الأساس النقدي للتكامل الاقتصادي العربي وتسريع عملية التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال التدريب وبناء القدرات في الموضوعات ذات الاهتمام ، ويسعى الصندوق لدعم تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال عدد من الأنشطة والمحاور تتمثل فيما يلي :[2]

1. **تأسيس فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في 2013 :** بهدف تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال المساهمة في تطوير السياسات والإجراءات لزيادة النفاذ للخدمات المالية ، وتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية ، وزيادة مستويات التثقيف المالي ، وحماية مستهلكي الخدمات المالية .
2. **المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية 2017:** والتي تم إطلاقها بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية ، بهدف توسيع فرص وصول جميع قطاعات المجتمع في الدول العربية إلى

[1]-البنك المركزي المصري، **الشمول المالي**، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، على الرابط : https://www.bank-abc.com/world/Egypt/En/AboutABC/Documents/CBE%20Bankers.pdf تم الاطلاع عليه يوم 10 فيفري 2022

[2]- حنان الطيب،**الشمول المالي ُموجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي**، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2020، ص 18،ص19.

الخدمات المالية خاصة منها المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والمرأة ورواد الأعمال ، وتعمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تتلائم مع احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية :

- الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي .
- الشمول المالي للمرأة .
- تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تمويل الشركات الناشئة ورواد الأعمال .
- الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي لزيادة الشمول المالي.
- التمويل الزراعي الريفي .

3. **تسهيل البيئة المواتية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة 2016** : والتي استحدثها الصندوق لدعم الإصلاحات الحكومية الرامية إلى تهيئة البيئة المواتية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء من خلال عدد من الآليات من بينها ضمان نفاذ هذه الفئة إلى التمويل الملائم لأنشطتها .
4. **مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة 2018 :** أنشئها الصندوق لمتابعة تطبيقات التقنيات المالية وتطورها ، إدراكاً لتزايد أهمية استخدامات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي ، ودورها الكبير في زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية .
5. **منصة " بنّي " لتسوية المدفوعات العربية 2018:** استكمالاً لجهود صندوق النقد العربي لإرساء مقومات التكامل الاقتصادي العربي ، باشر الصندوق في عام مرحلة تنفيذ نظام المقاصة العربية التي أسفرت عن إطلاق منصة بني " لتسوية المدفوعات العربية في عام 2020 بهدف تسهيل عملية تسوية المدفوعات العربية البينية ، بما يساعد على خفض الوقت والكلفة الناجمة عن تسوية المعاملات المالية العربية ويساعد على زيادة مستويات الشمول المالي وتعزيز الاستثمارات والتجارة العربية البينية .

ثانيا: المؤسسات المالية العالمية الداعمة للشمول المالي في المنطقة العربية

وهي كما يلي :[1]

1. **الوكالة الألمانية للتنمية:** وهي منظمة اتحادية عالمية تعمل على دعم الحكومة الألمانية في تحقيق أهدافها في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والتعليم الدولي، يتم تنفيذ معظم أعمال الوكالة من قبل الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية .وتعمل الوكالة أيضا بالنيابة عن الوزارات الألمانية الأخرى ، فضلاً عن عملاء القطاعين العام والخاص في ألمانيا وخارجها ، وتعمل في أكثر من 130 دولة

[1]- مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)، التقرير السنوي، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2020، ص 21.

حول العالم. تقدم الوكالة خدمات فعالة موجهة حسب الطلب من أجل التنمية المستدامة وتراعي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتدعم الشركاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في تصميم الاستراتيجيات وتحقيق أهداف سياساتهم .

2. **التحالف العالمي للشمول المالي:** منظمة دولية مملوكة لصانعي سياسات الشمول المالي والمؤسسات التنظيمية المنشأة بموجب قانون المنظمات الدولية (الامتيازات والحصانات) للفصل 485 من قوانين دولة ماليزيا، يوفر تحالف الشمول المالي منبرأ لتبادل المعرفة والتعلم من الأقران لأعضائها لتطوير وتنفيذ سياسات شاملة للشمول المالي ، تستند إلى الأدلة مع الهدف النهائي المتمثل في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها من غير المقرضين والمصرفيين .
3. **مجموعة البنك الدولي**: تركز مهمة البنك الدولي على الأهداف الطموحة المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، فقد أثبتت مجموعة كبيرة من البحوث والتجارب على أهمية الوصول إلى الخدمات المالية، والجدير بالذكر أن عمليات مجموعة البنك الدولي بشكل متزايد في مجموعة متنوعة من القطاعات ، بما في ذلك التعليم ، والصحة ، والإدارة العامة ، والبنية التحتية ، والزراعة ، وإدارة الموارد البيئية والطبيعية ، والطاقة وتنمية القطاع الخاص ، وتشمل الحلول التي تعتمد على الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية الرسمية ، من خلال توفير المنتجات والخدمات المالية للحكومات والقروض والاستثمارات في الأسهم إلى القطاع الخاص(عبر عمليات مؤسسة التمويل الدولية) وتبادل المعرفة المبتكرة والبحث وبناء القدرات والمساعدة الفنية ، يقدم البنك الدولي مجموعة شاملة من الأدوات للمضي قدما نحو الشمول المالي وتلبية الهدف العالمي الطموح لتيسير الوصول للخدمات المالية بحلول عام 2020 .

هذا وتقوم هده المؤسسات بتقديم دعم مالي وفني لمختلف الدول بالتنسيق مع الجهات الرقابية والبنوك المركزية بما يضمن وتطوير الخدمات التي تقدمها مؤسسات الوساطة المالية في تلك الدول.

المطلب الثالث: إحصائيات الشمول المالي في الدول العربية

بناء على مؤشر الشمول المالي للبنك العالمي والذي يقوم على مجموعة من المعطيات والتي ترتكز أساسا على عدد فروع البنوك، عدد المودعين، نسبة الفروض الى الناتج الاجمالين.

الجدول رقم 01-01 : ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الشمول المالي لسنة 2017

الدولة	ترتيب الدول حسب :النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية
الامارات	3	2	1
البحرين	1	1	2
الكويت	4	3	3
السعودية	6	5	4
الجزائر	13	6	5
لبنان	2	4	6
تونس	7	8	7
الاردن	5	12	8
فلسطين	10	10	9
موريتانيا	8	7	10
السودان	11	9	11
مصر	9	11	12
العراق	12	13	13
اليمن	14	14	14

المصدر: جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، العدد 45، 2018،ص 7.

وحسب الجدول أعلاه، فمن الواضح وجود اختلاف وفروق بين دول الخليج العربي خاصة البحرين،الكويت،الإمارات والسعودية، بالمقارنة مع باقي الدول العربية فمثلا لو أخذنا معيار نسبة البالغين الذين لديهم حسابات ففي الإمارات والبحرين والكويت تتجاوز النسبة 25% مقابل نسبة لا تتجاوز 10 % في اغلب الدول.

في المقابل وبالنسبة لمعيار الادخار فنسبة البالغين تفوق 12% وتصل حتى 22 % في دول الخليج على عكس باقي الدول العربية والتي لا تتجاوز 7 %، وفيما يتعلق بالاقتراض فنسبة دول الخليج خاصة البحرين والامارات فهيا تتجاوز 80 %من البالغين.

الشكل رقم 01-01: نسبة الأشخاص الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية سنة 2017

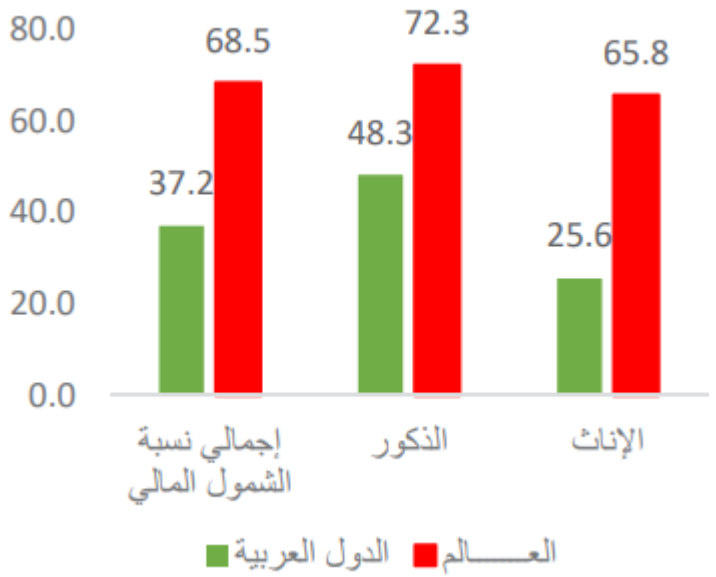

المصدر: حنان الطيب،الشمول المالي ُموجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2020، ص16 .

وحسب الشكل اعلاه فحوالي 37.2% من الأشخاص البالغين وهو ما يفوق بقليل نصف النسبة في العالم والتي بلغت في 2017 حوالي 68.5%، والملاحظ في النسبة العربية فقد شهدت نمو معتبر بلغت 66.8 % مقارنة مع سنة 2011 والتي كانت فيها نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لا تتجاوز 22.3%

الجدول رقم 01-02: النسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي للفترة بين 2011-2017

	العالم	العالم العربي	شرق آسيا والمحيط الهادئ	اوروبا ووسط اسيا	افريقيا جنوب الصحراء	امريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الدخل المرتفع ocde	الدخل المنخفظ	الدخل المتوسط	الدول النامية
2011	51	22	60	69	23	89	39	90	13	43	42
2014	61	29	72	78	29	94	52	94	17	57	54
2017	67	37	73	81	33	94	54	95	24	64	61

المصدر: د بن موسى محمد ولقمان عمر "واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (FINDEX GLOBAL) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد، 13 العدد، 03 . 2019، ص 05.

فعلى المستوى العالمي بلغت نسبة الأشخاص البالغين **الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية في سنة 2017 نسبة 67 % وهذا بارتفاع 16 %** بالمقارنة مع سنة 2011 ويبين الجدول رقم 01-02 التفاوت الكبير بين مختلف مناطق العالم، ويمكن ملاحظة هذا الاختلاف باختلاف مستوى الدخل، فأصحاب الدخل المرتفع تكون نسبة الاشتمال كبيرة بالمقارنة مع الدول العربية وإفريقيا وجنوب الصحراء.

وفيما يتعلق بالاستخدام الخدمات المالية عبر الانترانت وبالبطاقات الالكترونية عند البالغين ضعيفة جدا في الدول العربية ولم ترقى حتى للمتوسط العالمي.

الشكل رقم : 01-02: نسبة استخدام البطاقات الالكترونية لدى البالغين سنة 2017

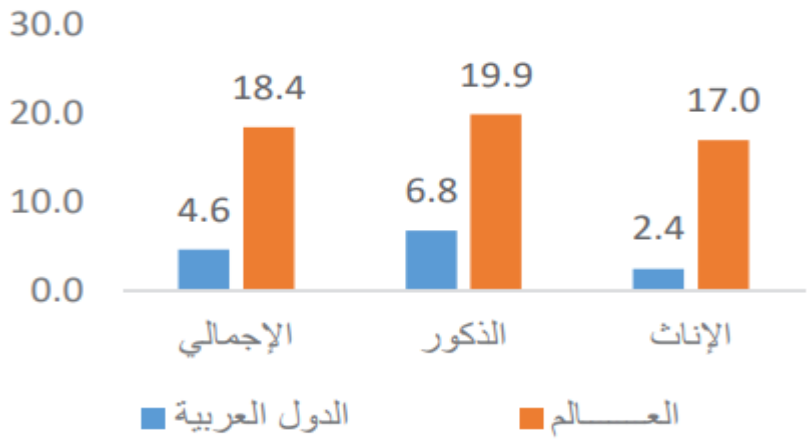

فحسب الإحصائيات فـ 4.6%فقط من الأشخاص البالغين لديهم بطاقات الكترونية، 26 % منهم إناث (نسبة إجمالية لم تتجاوز 2.4)، وبالمقارنة مع النسب العالمية فقد بلغت نسبة استخدام البطاقات عند البالغين في العالم 18.4%وهي ما يمثل 4 أضعاف النسبة العربية، وفيما يخص أسباب ضعف هذه النسبة فربما راجع بالأساس إلى ضعف الثقافة المالية واستخدام المدفوعات الالكترونية في الكثير من المناطق العربية والتي يبقى استخدامها يقتصر على بعض المدن الكبرى خاصة السياحية منها.

الشكل رقم 01-03: نسبة استخدام الخدمات المالية عبر الانترانت للبالغين سنة 2017

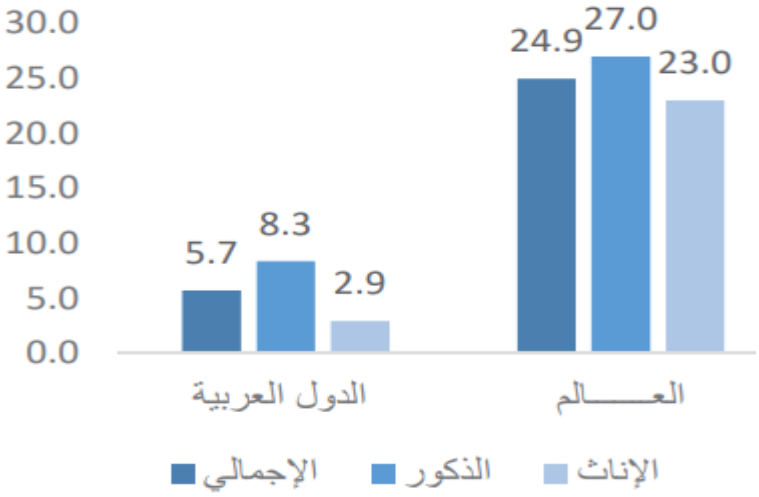

المصدر: حنان الطيب،مرجع سبق ذكره، ص16 .

وبالمقارنة مع النسبة العالمية والمتمثلة في (24.9%)، تبقى النسبة ضعيفة في المنطقة العربية والتي لا تتجاوز 5.7%اغلبها ناتجة عن العنصر الذكوري، وتأكد هذه النسبة ضعف الثقافة المالية الالكترونية في الوطن العربي.

وعلى الصعيد المحلي الداخلي ، تسعى كل دولة وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين لوضع استراتيجية وطنية تخص الشمول المالي، وعلى سبيل المثال تسعى المملكة الاردنية وبالتنسيق مع الوكالة الالمانية وبدعم من البنك العالمي. ومن اجل تطبيق هذه الاستراتيجية تحصلت الاردن على دعم مالي يفوق مليون دولار من هذا الاخير.

الشكل رقم 01-04: الاطار العام للإستراتيجية الأردنية للشمول المالي

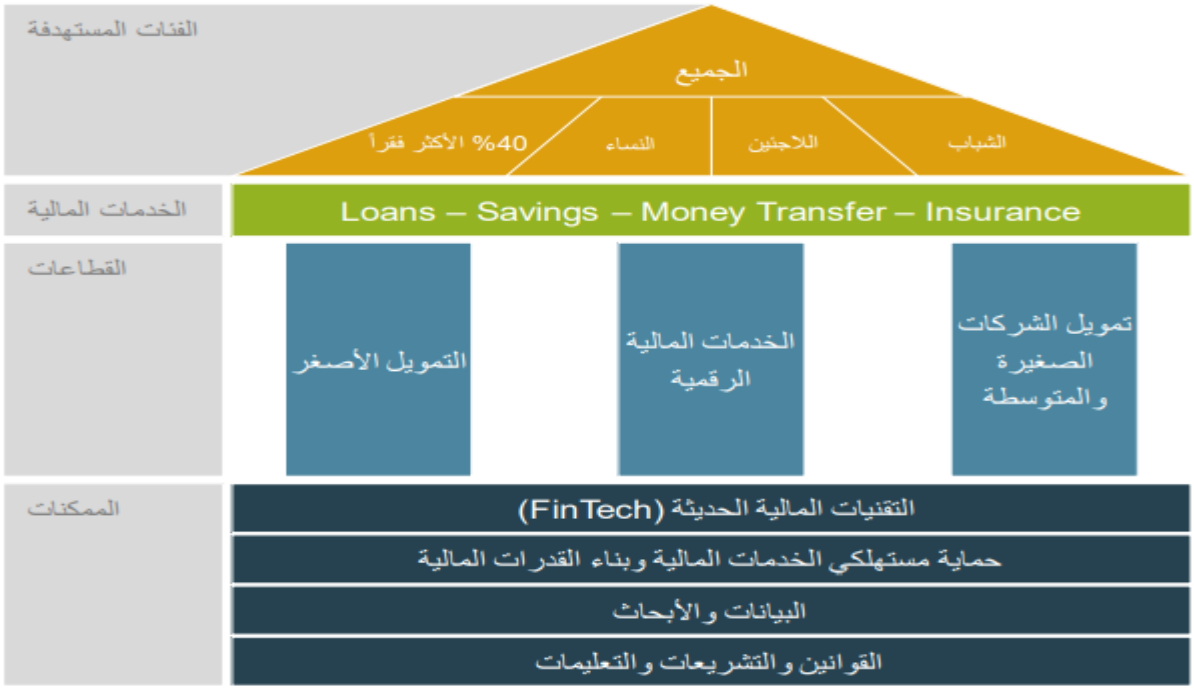

المصدر: مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)،صندوق النقد العربي، ابو ظبي،2018، ص 10.

ومن خلال الجدول تتبين الاستراتيجية التي اتخذها بنك الأردن المركزي والتي تستهدف أصحاب الدخل المحدود و المتمثلون أساسا في الشباب، النساء واللاجئون وأيضا 40% من الفئة الأشد فقرا، والتي يكون الهدف منها تقدير خدمات تخص التوفير، الإقراض التامين وكذلك عمليات تحويل وانتقال الأموال وهذا من خلال توفير الإمكانيات المادية والتقنية اللازمة لضمان اتمام هذه العمليات.

خلاصة

لقد تم التطرق في هذا الفصل للتأصيل النظري للشمول المالي من خلال الاطار المفاهيمي والتعريفي ومختلف التصورات النظرية للشمول المالي وصولا لمؤشراته، وهذا في ظل تزايد التوجه نحو تعزيز المعاملات في مختلف الدول بما يضمن وتحقيقه كهدف رئيسي ينعكس تأثيره ايجابيا على النشاط الاقتصادي والمالي.

وعلى المستوى العربي والمحلي وبمساهمة من صندوق النقد العربي ومختلف الهيئات الإقليمية والدولية، عرفت الدول العربية ارتفاعا وتحسننا مقارنة بالسنوات السابقة والتي كانت فيه مؤشرات الشمول المالي لا ترقى للتطلعات الكبيرة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة، وفيما يتعلقا بالجزائر فسيتم التطرق لواقع تطبيق الشمول المالي في الجزائر في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

واقع تطبيق الشمول المالي في الجزائر

تمهيد

في الجزائر مازالت السلطات الرقابية تسعى لتفعيل مختلف الأليات وسن مختلف القوانين الهادفة لضمان شمولية الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك ومختلف المؤسسات المالية، في ظل التمركز المصرفي الذي يشهده النظام البنكي وسيطرة البنوك العمومية على النشاط.

وعلى غرار بقية المؤسسات والبنوك الناشطة في الجزائر يسعى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و مؤسسة بريد الجزائر لتعزيز الخدمات المالية المقدمة وعصرنتها وتقليص تكلفتها بما يضمن وصولها لجميع الشرائح والمتعاملين .

وسيتم التطرق في هذا الفصل عرض حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ومؤسسة بريد الجزائر الفرع الولائي تبسة من خلال ثلاث مباحث أساسية مقسمة كما يلي :

المبحث الأول: مدخل للنظام البنكي الجزائري

المبحث الثاني: واقع تطبيق الشمول المالي في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

المبحث الثالث:إحصائيات الشمول المالي في مؤسسة بريد الجزائر -فرع ولاية تبسة-

المبحث الاول: مدخل للنظام البنكي الجزائري

عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات مهمة، أعادت للبنوك دورها الرئيسي في تعبة المدخرات وتمويل الاقتصاد وكرست استقلالية البنك المركزيوالتي كانت غائبة قبل ذلك في ظل تداخل المهام مع وزارة المالية والخزينة العمومية.

المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري في إطار إصلاحات قانون 90-10

يمثل قانون النقد والقرض منعطفاً حاسماً فرضه منطق التحول الى اقتصاد السوق يسعى الى تطور النظام البنكي وإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية ودور السياسة النقدية.

أولا: مبادئ قانون النقد والقرض 90-10

تضمن قانون 90-10 مجموعة من المبادئ والأفكار الجديدة التي يعتمدها والتي عكست الصورة التي سيكون عليها النظام وتمثلت هذه المبادئ في[1]:

1. **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية**

ففي النظام الاقتصادي السابق الذي كان يعتمد على التخطيط المركزي للاقتصاد كان الهدف الأساسي يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل برامج التنمية. وقد سمح هذا الفصل بتحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في:

- ✓ استعادة الدينار لوظائفه الأساسية؛
- ✓ تنشيط السوق النقدي واستعادة السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- ✓ توفير الشروط الضرورية التي تسمح بمنح القروض بناء على معايير غير تمييزية خاصة بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.

2. **الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة**

كانت الخزينة في النظام السابق دورا أساسيا في تمويل المشاريع المخطط لها، وهو ما خلق تدخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات البنك المركزي بحيث كلما تم اللجوء لإصدار نقدي لتغطية عجز الميزانية كلما كان هناك تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون دائما متجانسة، فهنا الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى البنك المركزي لطلب التمويل الذي تحتاجه عبر عملية القرض ولم يعد يتميز بتلك التلقائية المعهودة، وقد سمح هذا العمل بتحقيق الأهداف التالية:

[1]- الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي و البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2015، ص 344-347 .

- ✓ تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها بشكل يسمح بتخفيض الدين العمومي الداخلي؛
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.

3. الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض

في النظام السابق كان للخزينة دور هام في التمويل في مقابل تهميش النظام البنكي. ومن هذا المنطلق جاء قانون النقد والقرض بمبدأ الفصل بين الدائرتين عن طريق القيام بإبعادالخزينة عن منح قروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على ضمان تمويل الاستثمارات الإستراتيجية، ويسمح هذا الفصل ببلوغ الأهداف التالية:

- ✓ استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛
- ✓ أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع؛
- ✓ التقليص من آثار عملية الاستبعاد المالي وما ينجم عنه من تأثير سلبي على تمويل القطاع الخاص في إطار هذه السياسة الجديدة التي لا تريد التمييز بين القطاعات الاقتصادية فيما إذا كانت عمومية أو خاصة.

4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة عمليا، حيث كانت وزارة المالية تتصرف على أساس أنها هي السلطة النقدية، وكانت الخزينة تلجأ في أي وقت ودون حدود للبنك المركزي لتمويل عجزها وعلى هذا الأساس كانت تتصرف أيضا كما لو كانت هي السلطة النقدية، أما البنك المركزي فبطبيعة الحال كان هو السلطة النقدية لاحتكاره لعملية إصدار النقود، وأمام هذا التداخل تم إنشاء سلطة نقدية مهمتها الأساسية تتمثل في ضبط المعروض النقدي بما يخدم الاقتصاد، أطلق على هذه الهيئة الجديدة اسم مجلس القرض والنقد (C.M.C).

ثانيا: أهم تعديلات قانون النقد والقرض

تعرض قانون النقد والقرض للعديد من التعديلات استجابة للظروف المستجدة في الساحة النقدية والمالية، وفيما يلي أهم التعديلات:

1. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001

بعد مرور عشر سنوات تقريبا من صدور قانون النقد والقرض 90-10 تم إعادة النظر في بعض أحكامه ومن ثم إعادة تكييفها، وهذا ما حدث بالفعل من خلال إصدار الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، حيث مس التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة.

2. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003

إن الأمر 03-11 جاء تدعيما للإطار القانوني للنشاط البنكي وتقوية استقراره بعد إشهار إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائريين وهما من بين البنوك الخاصة التي تم إنشائهما بعد إصلاح1990، وقد تم إصدار الأمر 03-11 في 16 أوت 2003 من طرف رئيس الجمهورية ليلغي بذلك القانون السابق وهذا ما جاءت به المادة 142 " تلغي جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر، لاسيما القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل1990..."[1] .

وتلخص أهدافه فيما يلي[2]:

- ✓ دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته عن طريق الفصل بين مجلس الإدارة و مجلس النقد والقرض وزيادة مهامه وصلاحياته؛
- ✓ دعم حماية البنوك وحماية ودائع الزبائن عن طريق تشديد إجراءات اعتماد البنوك ومعاقبة المخالفين، ومنع تمويل الشركات التابعة للأعضاء المؤسسين للبنك؛
- ✓ تعزيز العلاقة بين البنك المركزي والحكومة عن طريق إثراء محتوى التقارير الاقتصادية، المالية والتسيير الموجهة للحكومة من قبل البنك المركزي، وإنشاء مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي.

3. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004

- ✓ القانون رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 500 مليون دج وبـ 100 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك، و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية؛
- ✓ القانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح هدا المعدل بين 0% و15% كحد أقصى؛
- ✓ القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية، يهدف الى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر[3].

4. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008

---

[1]- الأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 27 أوت 2003، ص 21.

[2]- بن عبد الرحمان أيمن، **تطور النظام المصرفي الجزائري**، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 126،127.

[3]- زواوي فضيلة وآخرون، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد 01، مارس 2021، ص ص 82،83.

قصد التعايش مع مخلفات الأزمة المالية (2008) واحتواء كل خطر للعدوى المالية وتعزيز الاستقرار المالي وضبط النظام المالي كأولوية على الصعيد العالمي، قام مجلس النقد والقرض بمعية بنك الجزائر على سن التدابير التالية[1]:

- ✓ الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية، حيث تم إصدار التنظيم رقم 8-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008 يقضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك الى 10 مليار والمؤسسات المالية الى 3.5 مليار دج؛
- ✓ تدعيم أدوات التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر مما يسمح بتحسين مستوي الإشراف على القطاع المصرفي؛
- ✓ تكثيف متابعة تطور المخاطر المصرفية من طرف بنك الجزائر لاسيما في مجال تركز مخاطر القروض؛

5. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010

سجل تغييرا مس الإطار القانوني والتنظيمي للإشراف، تجسد خاصة في صدور الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 ليعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 في بعض مواده، يهدف الى[2]:

- ✓ إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع يهدف الى التأكد من التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، السير الحسن للمسارات الداخلية لاسيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها، وكدا صحة المعلومات المالية؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار وبصفة ملائمة مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر التشغيلية؛
- ✓ التأكيد على دور بنك الجزائر كسلطة نقدية عليا في البلاد تحرص على الاستقرار النقدي والمالي وضمان سلامة النظام المصرفي وصلابته.

6. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2011

قصد تطوير أكثر الإطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية، وإصدار نظام 11-04 يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة[3](فرض نسبة سيولة تكون أكبر من 100% أطلق عليها المعامل الأدنى للسيولة) من طرف المجلس النقد والقرض، يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما اصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة

---

[1]- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2014، ص 236.

[2]- المرجع السابق، ص 237.

[3] النظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، الصادرة في 02 أكتوبر 2011، ص 27.

العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان ويدعمان أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية[1].

7. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2014

مس هذا التعديل الأنظمة المتعلقة بتطبيق مقررات لجنة بازل ومحاولة الحد من الخاطر، دعما لجهود تعزيز النظام الإشرافي لبنك الجزائر، حيث تضمنت أنظمة متعلقة بالمخاطر والمساهمات، نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، شروط تحويل رؤوس الأموال الى الخارج.

8. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017

شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على أسعار المحروقات بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية

جاء قانون 17-10 بتعديل بسيط في شكله، عميق في مدلوله وتأثيراته للأمر 03-11، وهو تعديل مس المادة 45 بإضافة المادة 45 مكرر، ونص القانون على إمكانية تمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية وبشكل مباشر من خلال شراء السندات المالية التي تصدرها وذلك استثنائيا ولمدة 5 سنوات، وحددت الحالات التي يتم فيها تطبيق هذه الآلية بـ[2]:

- ✓ تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- ✓ تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- ✓ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

المطلب الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري الحالي

يتكون النظام المصرفي الجزائري الحالي وفقا للمادة 1 من المقرر رقم 21-01 المؤرخ في 3 جانفي 2021 من 20 مصرف و8 مؤسسات مالية يضاف إليها البنك المركزي الذي يقف على قمة الجهاز المصرفي ويمثل السلطة الرقابية على باقي البنوك والمؤسسات، وتتمثل فيما يلي[3]:

- ✓ ستة بنوك عمومية، بما فيها صندوق التوفير؛

[1] زواوي فضيلة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2]- رملي حمزة، **التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض... هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي؟**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، المجلد 04، العدد 01، ، جوان 2018، ص 218، ص 219.

[3]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص 95.

- ✓ أربعة عشر بنك خاص برؤوس أموال أجنبية، من بينها بنكاً واحداً برؤوس أموال أجنبية؛
- ✓ مؤسستين عموميتين؛
- ✓ خمس شركات تأجير من بينها ثلاثة عمومية؛
- ✓ تعاضدية واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، والتي اتخذت في نهاية عام 2009 صفة مؤسسة مالية؛
- ✓ ستة مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية وفروع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

اولا : البنك المركزي (بنك الجزائر)

يعرف بنك الجزائر على أنه:" مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[1]، والذي يديره مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.

وتتمثل مهمته في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميدان النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن سير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته[2].

ثانيا : البنوك التجارية

يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها:" أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 و113 من هدا القانون"، يمكن أن تعود ملكيتها بالكامل للدولة أو أن تكون خاصة.

وبالرجوع الى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية[3]:

1. جمع الودائع من الجمهور.
2. منح القروض.
3. توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

[1] -المادة 09 من الأمر 03-11 ، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.
[2] -المادة 35 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، سبتمبر 2010، ص11.
[3] -الطاهر لطرش، **تقنيات أعمال البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص202.

ثالثا : المؤسسات المالية

هي تلك المؤسسات التي يكون بوسعها القيام بكل العمليات المالية ما عدا الوظائف التقليدية (الأساسية) للبنوك التجارية، وحسب المادة 71 من القانون 03-11 يمكن للمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كالعمليات التالية[1]:

1. عمليات على الصرف وعمليات على الذهب والمعادن الثمينة.
2. توظيف القيم المنقولة وكل منتج مالي، واكتتابها، شرائها، تسييرها، حفظها وبيعها.
3. الاستشارة والمساعدة.

رابعا : مكاتب التمثيل

منذ صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح مكاتب تمثيلية أو فروعا لها في الجزائر تخضع لقوانين القانون الجزائري[2].

المطلب الثالث: مؤشرات النظام البنكي الجزائري

تواصل البنوك العمومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، فلم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في هذه السنوات الأخيرة، وهذه الزيادات المستمرة تساهم في نشاط البنوك سواء تعلق الأمر بجمع الموارد أو على مستوى منح القروض ومختلف الخدمات المقدمة للزبائن، وهو ما سنوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02-01 : تطور حجم الوكالات للبنوك والمؤسسات المالية خلال الفترة 2012-2018

البنوك /السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك العمومية	1091	1094	1113	1123	1134	1145	1151
البنوك الخاصة	301	315	325	346	355	364	373
المؤسسات المالية	86	85	88	88	88	95	95
المجموع	1478	1494	1526	1557	1577	1604	1619

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لمختلف السنوات

[1] -المادة 71 من الأمر 03-11، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.
[2] -الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، **مرجع سبق ذكره**، ص 356.

يتضح من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول وبالنظر في محتوى تقارير بنك الجزائر، يمكن القول أن الزيادة في عدد الوكالات بالنسبة للبنوك الخاصة تكون بوتيرة متسارعة أكبر من البنوك العمومية، لكن تبقى وكالات البنوك العمومية أكثر من حيث العدد بالمقارنة مع وكالات البنوك الخاصة وهذا يرجع أساسا لتمركز البنوك العمومية في كافة التراب الوطني فيما تتركز البنوك الخاصة في مدن الشمال وخاصة المدن الكبرى.

وفيما يتعلق بالموارد المجمعة تم تسجيل النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-02: الموارد المجمعة من البنوك الناشطة في الجزائري مابين 2010 و 2018

الوحدة: مليار دينار في نهاية المدة

نوع الودائع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تحت الطلب البنوك العمومية البنوك الخاصة	**2870.7** 2569.5 301.2	**3495.8** 3095.8 400	**3356.4** 2823.3 533.1	**3537.5** 2942.2 595.3	**4434.8** 3712.1 722.7	**3891.7** 3297.7 594	**3732.2** 3060.5 671.7	**4499** 3765.5 733.5	**4880.5** 4054.7 825.8
ودائع لأجل البنوك العمومية البنوك الخاصة	**2524.3** 2333.5 190.8	**2787.5** 2552.3 235.2	**3333.6** 3053.6 280	**3691.7** 3380.4 311.3	**4083.7** 3793.6 290.1	**4434.3** 4075.7 367.6	**4409.3** 4010,8 398,6	**4708.5** 4233 475.5	**5232.6** 4738.3 494.3
ودائع كضمان البنوك العمومية البنوك الخاصة	**424.1** 323.1 101	**449.7** 351.7 98	**548** 426.2 121.8	**558.2** 419.4 138.8	**599** 494.4 104.4	**865.7** 751.3 114.4	**938.4** 833.7 104.7	**1024.7** 782.1 242.6	**809.7** 626.7 182.9
مجموع الموارد البنوك العمومية البنوك الخاصة	**5819.1** 89.8% 10.2%	**6733** 89.1% 10.9%	**7238** 87.1% 12.9%	**7787.4** 86.6% 13.4%	**9117.5** 87.7% 12.3%	**9200.7** 88.3% 11.7%	**9079.9** 87.1% 12.9%	**10232.2** % 85.8 % 14.2	**10922.7** % 86.24 % 13.76

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، 2015 و 2017

فيما هيكل الودائع فالقطاع البنكي العمومي والممثل بستة بنوك تحتكر إجمالي الودائع مقارنة بالبنوك الخاصة والتي لم تتجاوز نسبتها 14.2% ما بين 2010 و2017 والتي تعتبر أكبر نسبة حققتها تلك البنوك، فيما تتراوح نسبة الودائع في البنوك العمومية مابين 85 و89% لنفس الفترة وهذا يرجع ربما للانتشار الكبير للبنوك العمومية عبر كافة التراب الوطني هذا من جهة وكذا تراجع الثقة في البنوك الخاصة خاصة مع إفلاس بنكي الخليفة وبنك التجاري الصناعي.

والملاحظ أنه عكس البنوك العمومية، فالبنوك الخاصة حجم ودائعها تحت الطلب أكبر من الودائع للأجل والتي تسيطر عليها البنوك العمومية بنسب تتراوح بين 80 و 86 %، أما فيما يخص الودائع الموضوعة كضمان

والتي تشمل الالتزامات بالتوقيع (الاعتماد المسندي، كفالات الضمان والضمانات)، فنسبتها إلى إجمالي الودائع في البنوك الخاصة تفوق نسبتها في البنوك العمومية وهو ما يبرز توجه البنوك الخاصة لهذا النوع من النشاطات أكبر من التوجه للإقراض طويل الأجل.

هذا وقد حققت الودائع تحت الطلب والودائع للأجل نمو ايجابي في سنة 2018، بحيث بلغت الودائع للأجل مع نهاية 2018 حوالي 5232.6 مليار دينار فيما بلغت الودائع تحت الطلب 4880.5 مليار دينار [1]

الجدول رقم 02-03: القروض الموزعة من البنوك الناشطة في الجزائر مابين 2010 و 2018

الوحدة: مليار دينار في نهاية المدة

حجم القروض	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
للقطاع العام البنوك العمومية البنوك الخاصة	**1461.4** 1461.3 0.1	**1742.3** 1742.3 00	**2040.7** 2040.7 00	**2434.3** 2434.3 00	**3382.9** 3373.4 9.5	**3689** 3679.5 9.5	**3952.8** 3789.5 9.5	**4311.8** 4302.3 9.5	**4944.2** 4934.7 9.5
للقطاع الخاص البنوك العمومية البنوك الخاصة	**1805.3** 1374.5 430.8	**1982.5** 1451.7 530.7	**2244.9** 1675.4 569.5	**2720.2** 2023.2 697	**3120** 2338.7 781.3	**3586.6** 2687.1 899.5	**3955** 2982 973	**4566.1** 3401.7 1164.4	**5029.8** 3701.4 1328.4
مجموع القروض البنوك العمومية البنوك الخاصة	**3266.7** 86.8% 13.2%	**3724.7** 85.8% 14.2%	**4285.6** 86.7% 13.3 %	**5154.5** 86.5 % 13.5 %	**6502.9** 87.8 % 12.2 %	**7275.6** 87.5 % 12.5 %	**7907.8** 87.6% 12.4%	**8877.9** 86.8% 13.2%	**9974** 86.59% 13.41%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2013، 2015 و 2017

من الجدول يمكن القول أن عاتق التمويل البنكي الذي أساسه القروض يقع على عاتق البنوك العمومية والتي بلغ حجم القروض التي تمنحها حوالي 87% من إجمالي القروض في سنة 2017، أما البنوك الخاصة فبلغت إجمالي القروض 13.2% سنة 2015 والتي ترتكز أساسا على القروض الممنوحة للأسر والشركات الخاصة، كما تتكفل البنوك العمومية بتمويل القطاع العام حيث بلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام من البنوك العمومية أكثر من 98% من إجمالي القروض والتي تم ملاحظة إحجام القطاع الخاص البنكي عن تمويل المشاريع ونشاط القطاع العمومي وهذا بالأساس كونها تحتاج مبالغ كبرى وهو مالا يتناسب وموارد تلك البنوك.

[1]- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية رقم 48، ديسمبر 2019، ص 14.

هذا وبلغ حجم القروض في نهاية 2018 حوالي 9976 مليار دينار منها حوالي 50.44% موجهة للقطاع الخاص، وفيما يتعلق القروض الموجهة للإدارة المحلية والتي لم يتم احتسابها في الجدول فيها تقدر بحوالي 0.6 مليار دينار والتي بقت ثابتة.[1]

الجدول رقم 02-04 : القروض الموزعة حسب الآجال مابين 2010 و 2018

الوحدة: مليار دينار في نهاية المدة

نوع القروض	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	**2018**
قروض قصيرة الأجل	**1311**	**1363**	**1361.6**	**1423.4**	**1608.7**	**1710.6**	**1914.2**	**2298**	**2687.1**
البنوك العمومية	1045.4	999.6	973.9	936.4	1091	1152.4	1334.1	1583.7	1845.2
البنوك الخاصة	265.6	363.4	387.7	486.9	517.7	558.2	580.1	714.3	841.9
ق. م وطويلة الأجل	**1955.7**	**2361.7**	**2924**	**3731.1**	**4894.2**	**5564.9**	**5993.6**	**6579.9**	**7289.3**
البنوك العمومية	1790.4	2194.4	2742.2	3521	4621.1	5214.1	5591.2	6120.3	6790.9
البنوك الخاصة	165.3	167.3	181.8	210.1	273.1	350.8	402.4	459.6	496.1
مجموع القروض	**3266.7**	**3724.7**	4285.6	**6502.9**	**6502.9**	**7275.6**	**7907.8**	**8877.9**	**9976.4**
القروض القصيرة	40.1%	36.6%	31.8%	24.7 %	24.7%	23.5%	24.2%	25.9%	26.9%
القروض م والطويلة	59.9%	63.4%	68.2%	75.3 %	75.3 %	76.5 %	75.8 %	74.1%	73.1%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2015 و 2018

يؤكد هيكل القروض الموزعة من طرف البنوك في نهاية 2017، المستوى المرتفع للقروض متوسطة وطويلة الأجل، بما في ذلك القروض طويلة الأجل المخصصة لتمويل الاستثمارات في قطاعي الطاقة والماء، حيث سجلت هذه القروض حصة نسبية قدرها 74.1% (59.9 % في نهاية 2012) من إجمالي القروض الممنوحة، من بينها أكثر من 93 %، كل هذا في ظل ابتعاد البنوك الخاصة والتي هي عبارة عن فروع لبنوك أجنبية عن التمويل لعدة أسباب أبرزها صغر رأسمالها وكذا عدم قبولها على تحمل المخاطرة والخطر وهذا حتى تحافظ على مستوى مقبول لمعدل الملاءة.

وشهدت القروض قصيرة الأجل ارتفاعا بحوالي 588 مليار دينار جزائري في ظل زيادة التوجه نحو القروض الاستهلاكية والتي تم الرجوع إليها منذ 2016 والتي زاد الإقبال عليا من قبل الأفراد في ظل سياسة الدولة الهادفة لزيادة استهلاك المنتجات المحلي، لكن ورغم هذا تبقى القروض الاستثمارية (متوسطة وطويل الأجل) مرتفعة بشكل كبير. هذا وبلغت حجم القروض الإجمال **9976.4 مليار دينار من بينها** 7289.2 مليار دينار قروض متوسطة وطويلة الأجل وهو ما يشكل 73 % من إجمالي القروض.[2]

[1]- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية رقم 48، مرجع سبق ذكره، ص 13.
[2]- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 45، مارس 2019، ص 12.

على عكس البنوك، فالمؤسسات المالية في الجزائر مازالت مساهمتها في تمويل الاقتصاد ضعيفة بحكم مواردها الصغيرة والتي تتركز أساسا على رأس مالها، في انتظار تحقيق نتائج أفضل خاصة مع رفع رأس مالها بحكم النظام 18-03 والذي أصبح ستة ملايير وخمسمائة مليون.

الجدول رقم 02-05 : حجم القروض الممنوحة من المؤسسات المالية خلال الفترة بين 2010-2018

الوحدة: مليار دينار في نهاية المدة

طبيعة القروض	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم القروض الممنوحة من المؤسسات المالية	58.3	39.9	34.5	39.3	47.8	55.6	59.5	64.6	70
قروض ايجارية للمؤسسات	11	13.2	19.6	30.7	41.1	42.2	53.9	59.6	59
قروض للأسر	29	15.9	6.1	0.3	0.7	0.5	0.3	0.1	0.1

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنوات الدراسة

مع تطور حجم القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية والذي اخذ شكلا تصاعديا منذ سنة 2012، تبقى مجمل القروض الممنوحة هي للمؤسسات وفي شكل قروض إيجار كما هو مبين في الجدول والتي تطورت مع تطور حجم التمويل المقدم من المؤسسات المالية بحيث انه في سنة 2017 بلغ حجم القروض الإيجارية 59.6 مليار دينار مقابل 11 مليار دينار في نهاية 2010 في مقابل انعدام القروض للأسر والتي أخذت شكل تنازليا لتبلغ أقل من 0.1 مليار دينار مقابل 29 مليار دينار في 2010.

ويرجع التراجع الكبير لحجم القروض مابين 2010 و 2012 إلى انخفاض مواردها بحيث انخفض إجمالي أصولها من 87.6 مليار دينار في 2010 إلى 59.9 مليار دينار في 2012، ومع دخول مؤسستين جديدتين لسوق في 2013 ارتفع قليلا حجم الأصول وهو ماساهم في انتعاش تمويلها، وتبقى مساهمة المؤسسات المالية في التمويل ضعيف مقارنة بالبنوك وهذا راجع لعدة أسباب اهمها ان مواردها محدودة، كونها لا تجمع الودائع من جمهور بل تعتمد على أموالها الخاصة وبعض الاقتراضات من جهات أخرى.

المبحث الثاني: واقع تطبيق الشمول المالي في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

يسعى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط Cnep-Banque دائما لتعزيز خدماته المقدمة وتنوعيها وتطويرها بما تتوافق واحتياجات المتعاملين والعملاء من مختلف الشرائح والفئات وهو ما يضمن تغطية كبيرة وموزعة على نطاق واسع تسمع بتحقيق معدلات مرتفعة للشمول المالي.

المطلب الأول: تقديم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون 277/64 المؤرخ 10 أغسطس 1964 ليحل محل صندوق التضامن للمقاطعات والبلديات الجزائرية Caisse de Solidarité des Départements et Communes d'Algérie (CSDCA) ، بهدف تعبئة المدخرات وتحصيلها وهي المهمة الرئيسية الموكلة له وهذا من خلال شبكته الخاصة من الفروع والشبكة البريدية يضاف إليها منح قروض الرهن العقاري، وفي عام 1971 ، طلبت الدولة من الصندوق تمويل برامج الإسكان بجميع أشكالها الترقوي أو الفردية.

تم تحويل الصندوق إلى بنك تجاري بالاختصار "CNEP-Banque " ، في عام 1997 بقرار من مجلس النقد والقرض رقم 01-97 المؤرخ 27 يوليو 1997 ، برأس مال أولي قدره 14 مليار ارتفع وتم تعزيزه ليصل لـ 46 مليار دينار في عام 2015، وقبل ذلك وبقرار من الجمعية العامة العادية في جويلية 2011 اعتمد مجلس الإدارة قرارًا بشأن إعادة التوزيع الاستراتيجي للبنك ، بعد تصريح من بنك الجزائر يسمح لبنك CNEP بتمويل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي باستثناء التجارة الخارجية.[1]

الجدول رقم 02-06 : تطور نشاط CNEP-Banque.

1964	تأسيس الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط
1967	تأسيس أول وكالة في تلمسان وفتح أول حساب توفير
1971	مؤسسة مختصة في تمويل السكن
1980	تمويل برامج التطوير والترقية العقارية
1997	أصبح الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط بنك
1998	إطلاق القروض الاستهلاكية
2005	إعادة التخصص في التمويل العقاري
2008	إطلاق التامين المصرفي
2011	ترخيص تمويل الشركات

[1] وثائق مقدمة من قبل الصندوق لوطني للتوفير والاحتياط بنك

2013	إضفاء الطابع المادي على حساب التوفير (دفاتر التوفير)وإطلاق بطاقة التوفير
2015	رفع رأس مال البنك الى 46 مليار دينار
2016	افتتاح أول وكالة آلية في الجزائر الوسطى
2021	افتتاح شبابيك للصيرفة التشاركية

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على الموقع الرسمي للبنك على الرابط:

https://www.cnepbanque.dz/presentation.php تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 افريل 20122

في نهاية عام 2021، يملك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك 220 فرعا و 15 مديرية جهوية تحتوي على اكثر من 4180 عامل

الجدول رقم 02-07 تطور شبكة فروع CNEP-Banque خلال الفترة مابين 2017-2021

البيان/السنة	2017	2018	2019	2020	2021
عدد العمال	4 167	4 172	4 171	4 150	4 180
عدد الوكالات	218	218	218	219	220

المصدر: وثائق مقدمة من قبل CNEP-Banque

وحسب تقارير **CNEP-Banque** فالبنك يملك 220 وكالة موزعة على جميع ولايات داخل التراب الوطني وهو ما يضمن تغطية محترمة للوصول للخدمة المالية للأشخاص البالغين، فحسب الديوان الوطني للإحصائيات يبلغ عدد الاشخاص البالغين 19 سنة في الجزائر حوالي 26.8 مليون شخص سنة2018 [1]، وعليه فبنك التوفير والاحتياط يضمن وكالة واحدة لكل 121 الف شخص.

الجدول رقم 02-08 : النتائج المالية لـCNEP-Banque خلال سنتي 2019-2020

الوحدة (مليون دينار)

البيان/السنة	2019	2020
النتيجة الصافية	6 692	3 596
الناتج البنكي	41 600	37 362
العائد على الأصول	0,43%	0,23%
العائد على حقوق الملكية	6,66%	3,51%
عائد رأس المال	14,55%	7,82%

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018، النشرة الإحصائية 49، 2021، ص 9.

source :documents de la banque, rapport de gestion du conseil d'administartion de la cnep- banque exercice 2020 , p06.

والملاحظ من الجدول اعلاه تراجع مجمل المؤشرات المالية للبنك خلال سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019، وهذا في ظل تداعيات ازمة كورونا COVID-19- ، في ظل تدهور وضعية مختلف المتعاملين الاقتصاديين وعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك وبالتالي ، لوحظ تأخير في سداد القروض وتنفيذ المشاريع الاستثمارية التي يمولها البنك، مما أدى إلى انخفاض كبير في الدخل من النشاط البنكي، وفيما يتعلق بمردودية الاصول والتي بلغت 0.23 % وهي نسبة اقل من النسبة المتعارف عليها دوليا **(1%)** وهذا راجع بالأساس لانخفاض الهوامش الربحية في مقابل زيادة الأصول بـ **29 929 مليون دج ،وفيما يتعلق بمردودية حقوق الملكية** فرغم النتيجة الايجابية التي حققتها الا أنها تبقى اقل من المستوى الدولي **(15%)** يرجع بالأساس إلى ارتفاع مستوىالأموال الخاصة في مقابل انخفاض مستوى الربح.

المطلب الثاني: تنوع الخدمات البنكية المقدمة من طرف CNEP-Banque

يقدم **CNEP-Banque**اشكال متنوعة من الخدمات، خاصة تلك المتعلقة بالحسابات، الودائع وانواع القروض الممنوحة وهو ما يسمح له بتوسع شبكة متعالميه لتشمل جميع الفئات.وأخرها كان استحداث حساب رأسمالي والذي خصص للأفراد الذين لا يريدون التعامل بالفائدة.

الشكل رقم 02- 01 انواع الحسابات على مستوى CNEP-Banque

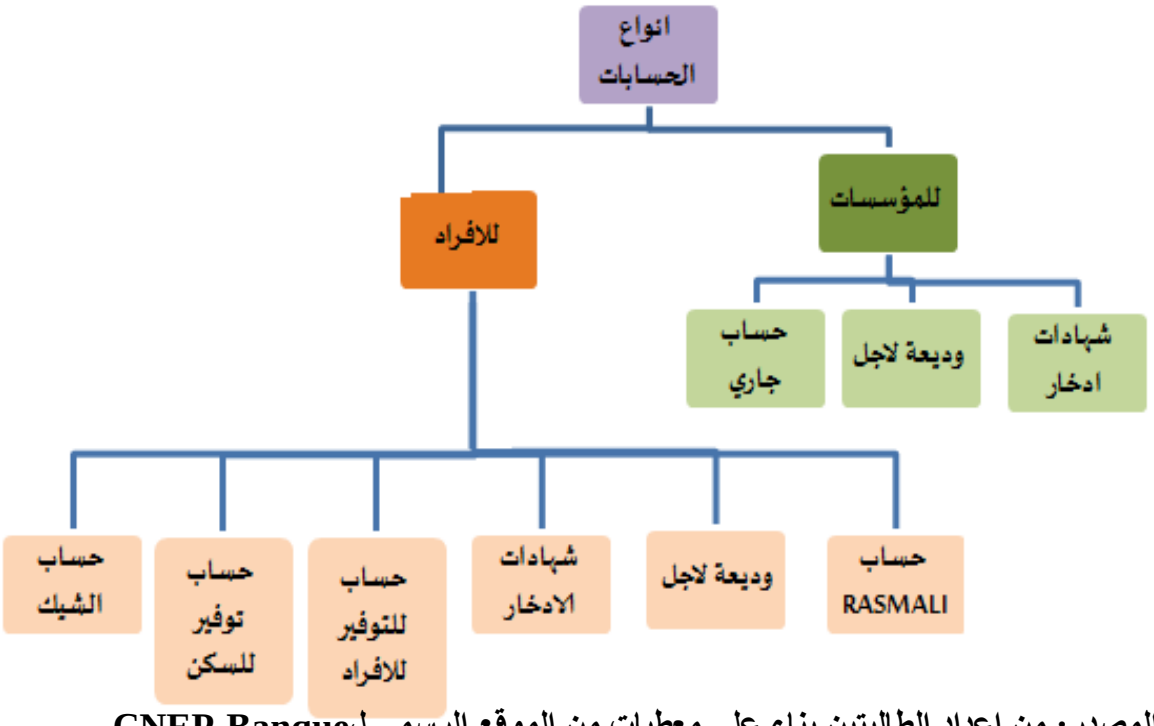

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات من الموقع الرسمي لCNEP-Banque

ويمكن الإشارة لمختلف الحسابات السابقة كما يلي: [1]

1. **حساب الجاري**

حساب الجاري او حساب الأعمال و هو حساب تحت الطلب يتم فتحه لكل من يمارس نشاطا تجاريا او صناعيا، بحيث يسمح بتلقي التدفقات النقدية والاحتفاظ بها وتنفيذ جميع العمليات، كما يسمح لصاحبه بالاستفادة من الوسائل العملية لتسهيل العمليات عليه(دفتر شيكات ، بطاقة).

2. **حساب الشيك**

هو حساب وديعة تحت الطلب ، يسمح بتلقي التدفقات النقدية وإجراء عمليات السحب والتحويلات والسماح بالخصم المباشر(الراتب، التقاعد، إلخ) يستفاد منه الأفراد وأصحاب المهن الحرة، كما يسمح لصاحبه بالاستفادة من الوسائل العملية لتسهيل العمليات عليه(دفتر شيكات ، بطاقة).

3. **شهادات الادخار**

يتم اصدارها لمدة متفق عليها مسبقًا، وتختلف قيمتها والعائد عليها على حسب مدة الاستثمار.

4. **وديعة لأجل**

الوديعة لأجل هي استثمار مالي يقوم به أي شخص طبيعي أو اعتباري. لفترة معينة متفق عليها بين العميل والبنك، يتحصل من خلالها المودع على فائدة مغرية تختلف حسب مدة الاستثمار وفقًا لشروط البنك.

5. **حساب التوفير للسكن**

حساب التوفير يتم فتحه لكل شخص طبيعي قاصر أو بالغ جزائري أو أجنبي الجنسية مقيم في الجزائر، يسمح بإجراء معاملات الإيداع والسحب بحرية في أي وقت ومن جميع وكالات CNEP-Banque ومكاتب البريد، يتيح لصاحبه الحصول على فائدة سنوية مغرية.

6. **حساب التوفير للأفراد**

حساب التوفير يتم فتحه لكل شخص طبيعي قاصر أو بالغ جزائري مقيم في الجزائر او غير مقيم، يسمح بإجراء معاملات الإيداع والسحب بحرية في أي وقت ومن جميع وكالات CNEP-Banque ومكاتب البريد، يتيح لصاحبه الحصول على فائدة سنوية مغرية.

7. **حساب رأسمالي**

" راس مالي" و هو حساب توفير يسمح للزبائن بإيداع أموالهم كليا أو جزئيا من دون الحصول على فائدة كما انعمليات السحب والايداع ومختلف العمليات تتم دون عمولات أو رسوم إدارية، و تمتد صلاحية دفتر التوفير " رأس مالي" إلى خمس سنوات يتم تجديدها بطريقة آلية أو بطلب من الزبون والذي يتحصل على بطاقة الكترونية يتم استغلالها في جميع العمليات.

[1]- بتصرف بناء على الموقع الرسمي للبنك https://www.cnepbanque.dz/index.php

الشكل رقم 02-02 : إحصائيات مختلف حسابات CNEP-Banque الى غاية جانفي 2022.

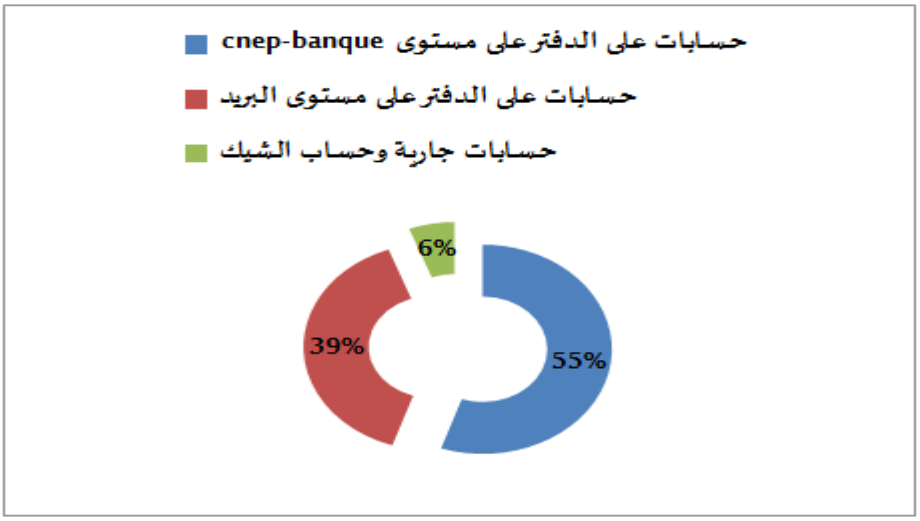

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على إحصائيات مقدمة من قبل CNEP-Banque

خلال جانفي 2022 بلغ إجمالي الودائع على مستوى CNEP-Banque 1315مليار دينار منها حوالي 725 مليار موجودة على مستوى مختلف وكالات البنك، وفيما يتعلق بحسابات الجارية وحساب الشيك والتي تبلغ نسبتها 6 % من اجمالي الودائع 63 % منها حسابات جارية للتجار وهو ما يعادل 46.8 مليار دينار.

وفيما يتعلق بالقروض الممنوحة من قبل **CNEP-Banque**، فالبنك يمنح انواع مختلفة من القروض سواء للأفراد أو للمؤسسات.

الشكل رقم 02-03 : أنواع القروض الممنوحة من قبل CNEP-Banque

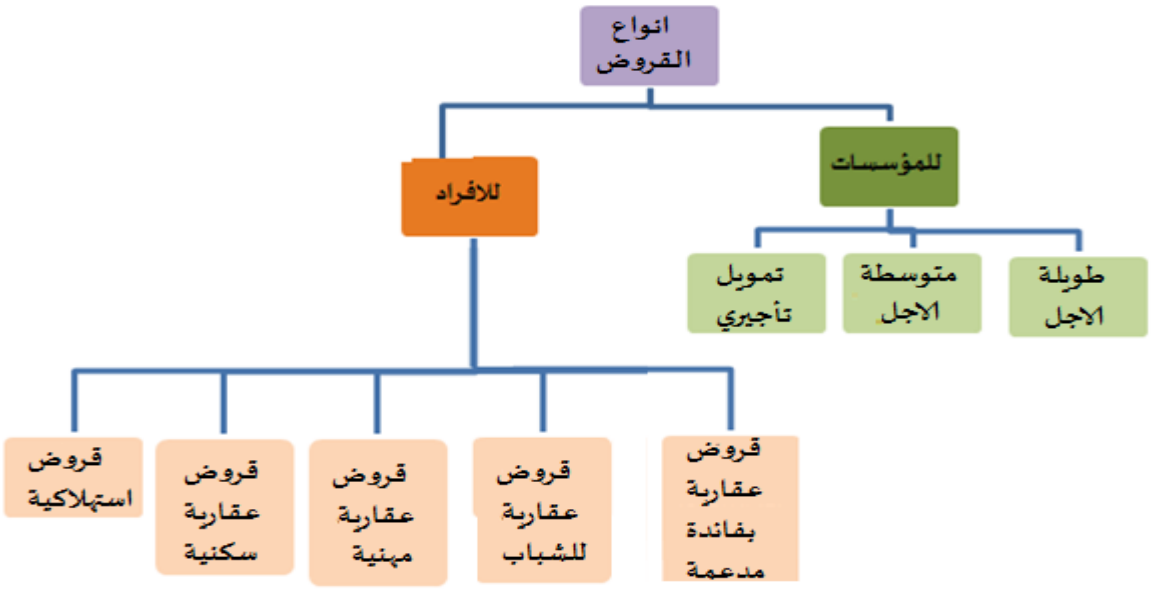

ويمكن الإشارة لمختلف التمويلات كما يلي: [1]

1. قروض طويلة الأجل

[1]- بتصرف بناء على الموقع الرسمي للبنك https://www.cnepbanque.dz/index.php

وهي القروض التمويلية التي تتراوح مدة سدادها بين 07 و 12 سنة مع فترة سداد مؤجلة من 06 إلى 48 شهرًا، والذي يتم منحه للتجار والمؤسسات والذين يمكن ان يصل حجم التمويل د إلى 80٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع، مع الالتزام بضمانات مختلفة اهمها الرهن و التعهدات والكفالات المختلفة والضمانات المالية من قبل صندقي FGAR وCGCI.

2. قروض متوسطة الأجل

وهي القروض التمويلية التي تتراوح مدة سدادها بين 07 و 12 سنة مع فترة سداد مؤجلة من 06 إلى 24 شهرًا، والذي يتم منحه للتجار والمؤسسات والذين يمكن ان يصل حجم التمويل د إلى 80٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع، مع الالتزام بضمانات مختلفة اهمها الرهن و التعهدات والكفالات المختلفة والضمانات المالية من قبل صندقي FGAR وCGCI.

3. تمويل تأجيري

بحيث يقوم CNEP-Banque بتأجير عقار للاستخدام المهني كطريقة مناسبة للتمويل تسمح لك بتملك عقار عند نهاية فترة الإيجار (تمويل يصل إلى 100٪ من قيمة العقار) والتي تستفيد منه كل الشركات التجارية والصناعية والتي تمارس نشاطها منذ 3 سنوات على الاقل، وتتراوح مدة الايجار من 3 إلى 15 سنة مع فترة تأجيل من 03 إلى 06 شهور بناء على طلب العميل.

4. قروض استهلاكية

وهو قرض موجه للافراد من اجل اقتناء سيارات ذات انتاج وطني والتي يستفيد منها كل شخص طبيعي مقيم ذو جنسية جزائرية وله دخل منظم ويتراوح عمره بين 19 و 70 سنة، والذي يمكن ان يتحصل على تمويل يصل الى 400.000.000 دينار جزائري مع فترة سداد تصل إلى 60 شهرًا؛ مقابل فائدة محددة مسبقا.

5. قروض عقارية سكنية

وهي قروض موجهة للافراد بهدف شراء أرض او بناء مسكن، توسعة او شراء مسكن من مرقي عقاري، بحيث يمكن أن يصل حجم التمويل 90٪ من سعر البيع وتتراوح فترة السداد إلى 30 عامًا في حدود 75 عامًا مع منح فترة تاجيل تصل الى 6 أشهر ومعدلات فائدة متابينة على حسب نوع التمويل يتراوح بين 5.75٪ و 6.50٪ سنويًا.

6. قروض عقارية مهنية

وهي قروض موجهة للافراد بهدف شراء عقار للاستخدام المهني ، بحيث يمكن أن يصل حجم التمويل 90٪ من سعر البيع وتتراوح فترة السداد إلى 15 عامًا في حدود 75 عامًا مع منح فترة تاجيل تتراوح بين 03 شهرًا و 36 شهرًا حسب نوع الائتمان ومعدلات فائدة متابينة على حسب نوع التمويل يتراوح بين 5.75٪ و 7 ٪ سنويًا ، مع إمكانية زيادة مبلغ الائتمان الخاص بك عن طريق الاتصال بدخل شخص آخر عن طريق الخصم المشترك (أحد أفراد الأسرة) أو (شخص ثالث في ملكية مشتركة).

7. قروض عقارية للشباب

هي صيغة تهدف إلى تمويل شاب دون 40 سنة واصحاب الدخل المنتظم من أجل شراء منزل جديد او من اي مالك أخر او بناء أو توسعة مسكن، بحيث يصل حجم التمويل إلى 100٪ من قيمة العقار مع فترة سداد تصل إلى 40 عامًا في حدود 75 عامًا وبمعدلات فائدة تنافسية للغاية (معدل ا 5٪ سنويًا للمدخرين و 6٪ سنويًا لغير المدخرين) كما يتم منح فترة سداد مؤجلة (12 شهرًا أو 36 شهرًا حسب نوع الائتمان).

8. قروض عقارية بسعر فائدة مدعم

هذه ميزة تمنحها الدولة من خلال الخزينة بهدف تقليل معدل الفائدة المستحقة على العميل بحيث يصبح:

- ✓ 01٪ سنويًا ، عندما يكون دخلك الشهري أقل من أو يساوي 06 أضعاف الحد الادنى الوطني
- ✓ 03٪ سنويًا ، عندما يكون دخلك الشهري أكبر من 06 مرة وأقل من 12 مرة الحد الادنى الوطني

وبالتالي ، فإن معدل الفائدة المطبق على القروض العقارية هو الفرق بين السعر المرجعي وسعر الفائدة الذي تدعمه الخزينة العمومية سواء تعلق الأمر باقتناء مسكن جديد او من مرقي عقاري خاصة في المناطق الجنوبية اضافة للبناء الريفي.

الجدول رقم 02-09 حجم القروض الموزعة من قبل CNEP-Banque مابين 2019-2021

الوحدة (دج)

البيان/السنة	2019	2020	2021
حجم القروض	**1 124 209 412**	**1 184 413 535**	**1 170 600 210**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات مقدمة من قبل البنك

والملاحظ ان حجم القروض الإجمالي الممنوح من قبل CNEP-Banque للأفراد والمؤسسات سجل انخفاضا بـ 1.17%، هذا التراجع بالأساس سببه الانخفاض لبسيط في حجم القروض الاستهلاكية وبعض القروض السكنية.

ومن أجل ضمان شمولية الخدمة المقدمة خاصة تلك المتعلقة بالقروض والخدمات التمويلية، عمل CNEP-Banque على ضمان وصول هذه الخدمة لتشمل جميع الولايات وجميع الشرائح الممكنة، ويمثل الشكل التالي

القروض المقدمة من قبل CNEP-Banque حسب التوزيع الجغرافي.

الشكل رقم 02-04 القروض المقدمة من قبل CNEP-Banque حسب التوزيع الجغرافي سنة 2020

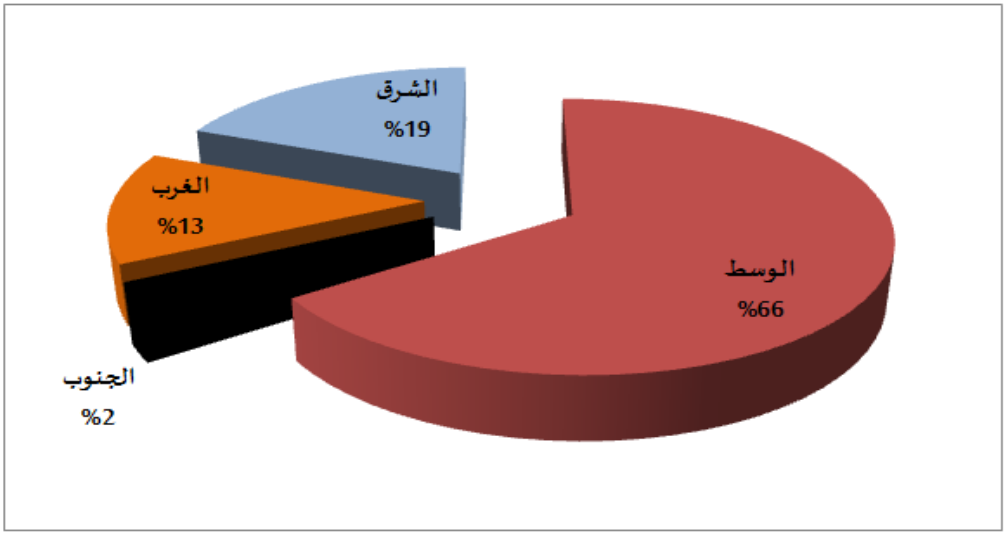

وحسب الشكل فنسبة القروض في ولايات الجنوب ضعيف جدا ولا يتعدى 104 197 24 دج ، تتمحور أساسا حول الرهونات العقارية للأفراد وقروض مشتركة، **وفي هذا الصدد ومن أجل رفع مستوى التمويل المقدم للجنوب وضمان شمولية الخدمات المصرفية قرر البنك فتح 10 وكالات جديدة في ولايات الجنوب وهي الولايات الجديدة بكل من تيميمون** و **برج باجي المختار** و **بني عباس** و **ولاد جلال** و **عين صالح** و **عين قزام** و **تقرت** و **جانت** و **المغير** و **المنيعة**، والتي سيقدم فيها الخدمات الكلاسيكية للبنك وخدمات الصيرفة الاسلامية، هذا وتسيطر ولايات الوسط **على 66 %**من حجم التمويل وهذا في ظل الانتشار الواسع لوكالات البنك خاصة على مستوى العاصمة والتي تحتوي على اكثر من 35 وكالة.

المطلب الثالث: تعزيز المعاملات المالية في سبيل تحقيق الشمول المالي

يسعى دائما **CNEP-Banque**إلى ضمان شمولية المعاملات المالية وهذا من خلال تطوير الخدمات البنكية المقدمة وتسهيل الحصول عليها وفي هذا الصدد، قام **البنك** بـ:

اولا : الخدماتالمقدمة من طرف CNEP-Banque

1 خدمات E-banking

الخدمات البنكية الإلكترونية والتي تتم على أرضية الكترونية من خلال حساب خاص بالعميل يتم الدخول له باسم مستخدم وكلمة مرورو باشتراك مجاني يتيح للعميل الوصول إلى حسابه المصرفي عن بُعد على مدار 24 ساعة في اليوم ، 7 أيام في الأسبوع عبر الإنترنت بأمان تام. وتقدم هذه الخدمة الوظائف التالية[1]:

- ✓ عرض وتتبع حالة حساب العميل.
- ✓ عرض رصيد العميل المصرفي.
- ✓ طلب دفتر الشيكات الخاص بالعميل ومتابعة العملية.

2 خدمات E-paiement

خاصية الدفع الإلكترونية ، هو خدمة دفع ببطاقة CIB وعبر الإنترنت للسلع والخدمات على مواقع التجارة في الجزائر، والتي يمكن لأي عميل للبنك حامل بطاقة CIBالاستفادة منها والتي تمنحه العديد من المزايا أهمها:[2]

- ✓ الشراء والدفع في أي وقت؛
- ✓ الدفع بدون انتقال؛

[1]- الموقع الرسمي للبنك على الرابط: https://www.cnepbanque.dz/page.php?id=particulier تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/04/01.

[2]- الموقع الرسمي للبنك على الرابط: https://www.cnepbanque.dz/page.php?id=particulier تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/04/01.

- ✓ أمن وسرية العملية؛
- ✓ تجنب فترات الانتظار الطويلة على العداد؛
- ✓ تجنب مخاطر السرقة أو فقدان النقود؛
- ✓ تجنب حمل مبالغ نقدية كبيرة.
- ✓ **الشكل رقم 02-05 : أنواع البطاقات الالكترونيةCNEP-Banque**

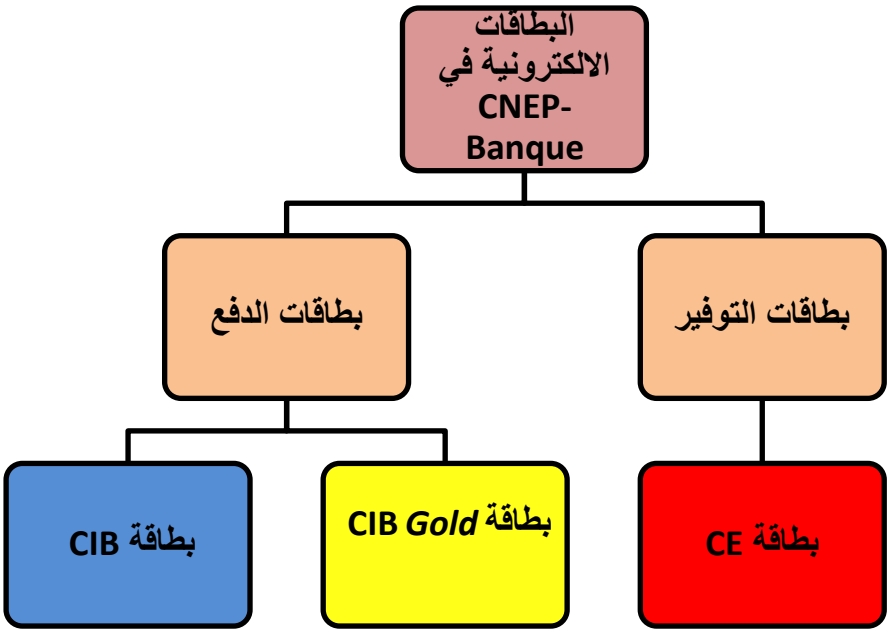

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الموقع الرسمي للبنك

بنسبة للبطاقة التوفير فيتم منحها لجميع المتعاملين الذين يمتلكون حساب توفير وهي بديل لدفتر التوفير، وتبقى صالحة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد والتي تسمح من خلالها بالقيام بعملية السحب على مختلف أجهزة البنك ومراجعة الرصيد وإصدار كشف الحساب لآخر 10 معاملات تمت على مستوى موزعات البنك.

أما بطاقة الدفع فيحصل عليها كل متعامل له حساب شيك على مستوى البنك والتي تتيح إجراء مختلف المعاملات عبر الانترنت وإجراءات الدفع على TPE وعمليات السحب على DAB / GAB مع إمكانية مراقبة المعاملات عبر الإنترنت، وتسديد مختلف الفواتير عن بعد.

ويكمن الاختلاف الرئيسي بين البطاقتين الكلاسيكية والذهبي في سقف السحوبات والدفع ، بحيث آن البطاقة البنكية المشتركة الكلاسيكية فحدد سقفها ب50.000 دينار في الأسبوع بالنسبة للسحب عن طريق الموزعات الآلية وبـ 100.000 دينار في الأسبوع بالنسبة للدفع. وبالنسبة للبطاقة البنكية المشتركة "الذهبية" فقد حُددالسقف بـ 80.000 دينار في الأسبوع بالنسبة للسحب من الموزعات الآلية 150.000دينار في الأسبوع عند الدفع.

وفي هذا المجال يعمل **CNEP-Banque** على ضمان الاستخدام السهل والسريع لمختلف وسائل الدفع وهذا من خلال توفير كل الإمكانيات التي تضمن الوصول للخدمة البنكية.

الجدول رقم 02-10 نشاط الصيرفة الالكترونية على مستوى CNEP-Banque

خلال الفترة بين 2019-2021.

البيان /السنة	2019	2020	% النمو	2021	% النمو
عدد حاملي بطاقات الدفع	92 572	106 214	14.7	101 670	-4.3
عدد حاملي بطاقات التوفير	1 169 140	1 271 835	8.8	1 305 877	2.7
عدد عمليات السحب	370 418	808 760	118.3	1 780 753	120.1
إجمالي عمليات السحب دج	2869241884,43	10378739386.6	261.7	26130823374,31	151.7
عدد عمليات الدفع	4 655	9 414	102.3	24 912	164.6
إجمالي عمليات الدفع دج	20459609,53	32834392,43	60.5	119739833,15	264.7
عدد الشبابيك الالكترونية GAB	0	8	-	17	-
عدد الصرافات الالية DAB	149	145	-	157	-
عدد أجهزة الدفع الالكتروني TPE	205	525	-	874	-

المصدر: وثائق مقدمة من البنك

والملاحظ من الجدول تطور نشاط الصيرفة الالكترونية خلال السنتين الماضيتين وهو ما يبين الانعكاس الايجابي لازمة كورونا على النشاط الالكتروني للبنك، في ظل استخدام البطاقة البنكية في الكثير من العمليات بدلا من الاستخدام النقدي وهذا في ظل تقلص حجم السيولة البنكية، فقد سجلت عملتي الدفع والسحب ارتفاعا بـ 5 أضعاف مقارنة بسنة 2019 وهو ما أدى لارتفاع قيمة العمليات الالكترونية بـ 23 مليار دج وفي هذا الصدد

عمل البنك على توفير مختلف الأجهزة و الآليات اللازمة لتعزيز تلك العمليات وهو ما يبرز استحداث 9 شبابيك الكترونية و 12 صراف الي جديد وتوزيع أكثر من 349 جهاز دفع الكتروني.

ثانيا : الخدمات المالية الاسلامية كالية لضمان شمولية الخدمات المالية

على غرار باقي البنوك العمومية الاخرى، شرع **CNEP-Banque في وضع منتجات الصيرفة الاسلامية تحت تصرف مختلف الزبائن والمتعاملين** ، هذا بعد اصدار النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي يحدِّد العمليات البنكية المتعلِّقة بالصيرفة الإسلامية وقواعدَ ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي ألغى بدوره النظام 18-02 الذي سبق له أن نظّم ذات المسألة، لكن لم يُكتب له الدوام ولم يطبَّق على أرض الواقع. وكذا التعليمة 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرّفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحدِّدة للإجراءات والخصائص التّقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وقد تم إطلاق نشاط التمويل الإسلامي في 10 نوفمبر 2020 ويشمل:[1]

1. منتج تمويلي واحد (01) "إجارة - تمليك": تمويل عقاري للأفراد.
2. اثنان (02) من منتجات الإيداع: حسابات الشيك والحسابات الجارية المتعلقة بالتمويل الإسلامي.

ومن أجل تسويقها اختار البنك استحذاث شبابيك اسلامية في الفروع المختلفة للبنك وكذلك استحداث فروع مخصصة حصريًا بحيث

- ✓ تم استحداث (47) وكالة مختلطة ووكالة واحدة (01) مخصصة تغطي 34 ولاية.

[1]- وثائق مقدمة من قبل بنك **CNEP-Banque**

الجدول رقم 02-11 نشاط الصيرفة التشاركية في CNEP-Banque الى غاية جانفي 2022

الوحدة (المبالغ مليون د ج)

نوع النشاط/السنة	2022	
	العدد	**المبلغ**
اجارة تمليكية	91	467
حساب الشيك	3443	1575
حسابات جارية	214	72
بطاقات البنكية	2 535 بطاقة	

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على احصائيات مقدمة من قبل البنك

ومن أجل تطوير نشاط الصيرفة الاسلامية تم اعتماد خمسة (05) منتجات جديدة من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء لصناعة التمويل الإسلامي وهي:[1]

- حساب التوفير الإسلامي "توفير".
- حساب استثماري "وديعة استثمار".
- تمويل المرابحة لأفراد "تمويل عقاري".
- تمويل "تمويل سكن ترقوي" LPP .
- تمويل مرابحة للسيارات.

ومن المقرر زيادة عدد الوكالات في 2022 ، بما في ذلك (06) من المقرر إطلاقها في النصف الأول من العام وتمس ولايات قسنطينة، سطيف،البليدة، وهران ومعسكر. اضافة ل 6 فروع مخصصة للصيرفة الإسلامية في بسكرة ، بومرداس، تلمسان، سيدي بلعباس، باب الواد، وعين تموشنت.

[1]- بناء على وثائق مقدمة من قبل **CNEP-Banque.**

المبحث الثالث: إحصائيات الشمول المالي في مؤسسة بريد الجزائر -فرع ولاية تبسة-

وتعتبر مؤسسات البريد من أهم المؤسسات المالية في الجزائر وهذا في ظل انتشارها الواسع وكذلك قاعدة زبائنها الكبيرة، والتي بسببها تسعى المؤسسة لتطور خدماتها، والاعتماد على وسائل ونظم دفع حديثة بما يضمن شمولية الحصول على الخدمة وبالتالي توفير الوقت والجهد والمال المخصص لخدمة الزبائن .

المطلب الأول : تقديم مؤسسة بريد الجزائر.

بريد الجزائر هي مؤسّسة ذات الطّابع الصّناعي والتجاري موضوعة تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، يديرها مجلس إدارة يرأسه الوزير (ة) المكلّف (ة) بالبريد أو ممثل (ة) عنه (ها)، يسيّرها مدير عام، معيّن بموجب مرسوم رئاسي، ويقع مقرّ المديريّة العامّة لبريد الجزائر ومصالحها المركزيّة بباب الزوار .[1]

تأسّس بريد الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي 02/43 المؤرخ في 14 جانفي 2002 بعد الإصلاحات التي باشرتها الوزارة الوصية، لكن الانطلاقة الحقيقية كانت في عام 2003 كي يجمع بريد الجزائر بين المهام العمومية الإدارية وبين الخدمة العمومية الصناعية والتجارية، محافظا في ذلك على مهنه القاعدية والمتمحورة أساسا حول خدمة البريد والطرود والخدمات المالية البريدية.

هذا ووضعت المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري تحت وصاية وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، وهي تحظى بالصفة الاعتبارية وبالاستقلالية المالية وتخضع لقواعد القانون العمومي من جهة في نشاطاتها مع الدولة، وتعتبر تجارية في تعاملاتها مع الغير من جهة أخرى.[2]

الشكل رقم 02- 06 : نشاطات بريد الجزائر

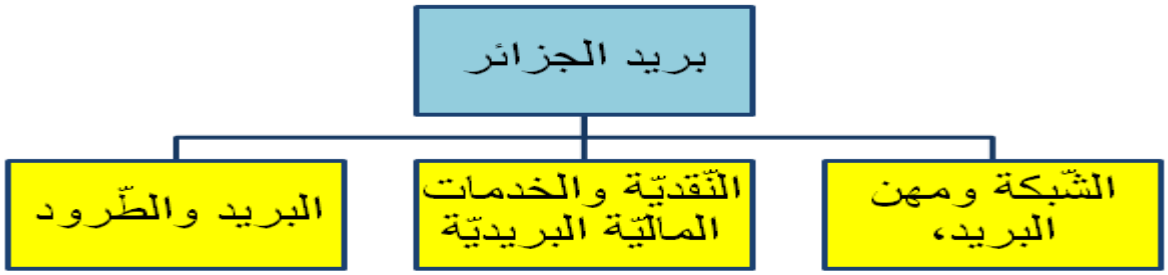

[1]- الموقع الرسمي لمؤسسة بريد الجزائر على الرابط https://www.poste.dz/page/presentation تم الاطلاع عليه بتاريخ 5 افريل 2022.

[2]-الموقع الرسمي لمؤسسة بريد الجزائر على الرابط https://www.poste.dz/page/historique تم الاطلاع عليه بتاريخ 5 افريل 2022.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الموقع الرسمي للبريد

تكلّف المؤسّسة بالسّهر، في كامل التّراب الوطني، على تنفيذ السّياسة الوطنيّة لتنمية الخدمات البريديّة والخدمات الماليّة البريديّة من خلال التّكفّل بنشاطات تسيير الخدمات، وكذا تجديد وتنمية الهياكل المنوطة بها، وبحيازتها على شبكة جواريّة فعّالة وواسعة تمّ نشرها على كامل التّراب الوطني، تعمل «بريد الجزائر» جاهدة على الحفاظ على آليّة تحديث هياكلها، لا سيما بضمان تحوّلها الرّقميّ في مختلف المهن وبالتّركيز على تنمية اقتصاد رقميّ يتمحور حول تقنيات الإعلام والاتّصال.

المطلب الثاني: تطوير الخدمات المالية في سبيل إرساء متطلبات الشمول المالي

في إطار ضمان شمولية الخدمة المقدمة اعتمد بريد الجزائر منذ السّنوات الأولى لإنشائها آليّة دائمة لتكثيف شبكتها من جهة، ورقمنتها من جهة أخرى، بغية الاستجابة لضرورة الخدمة الجواريّة سواء في المناطق العمرانيّة الكبيرة او في المناطق الرّيفيّة المنعزلة والمعوزّة.

الشكل رقم 02-07 : الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات البريد

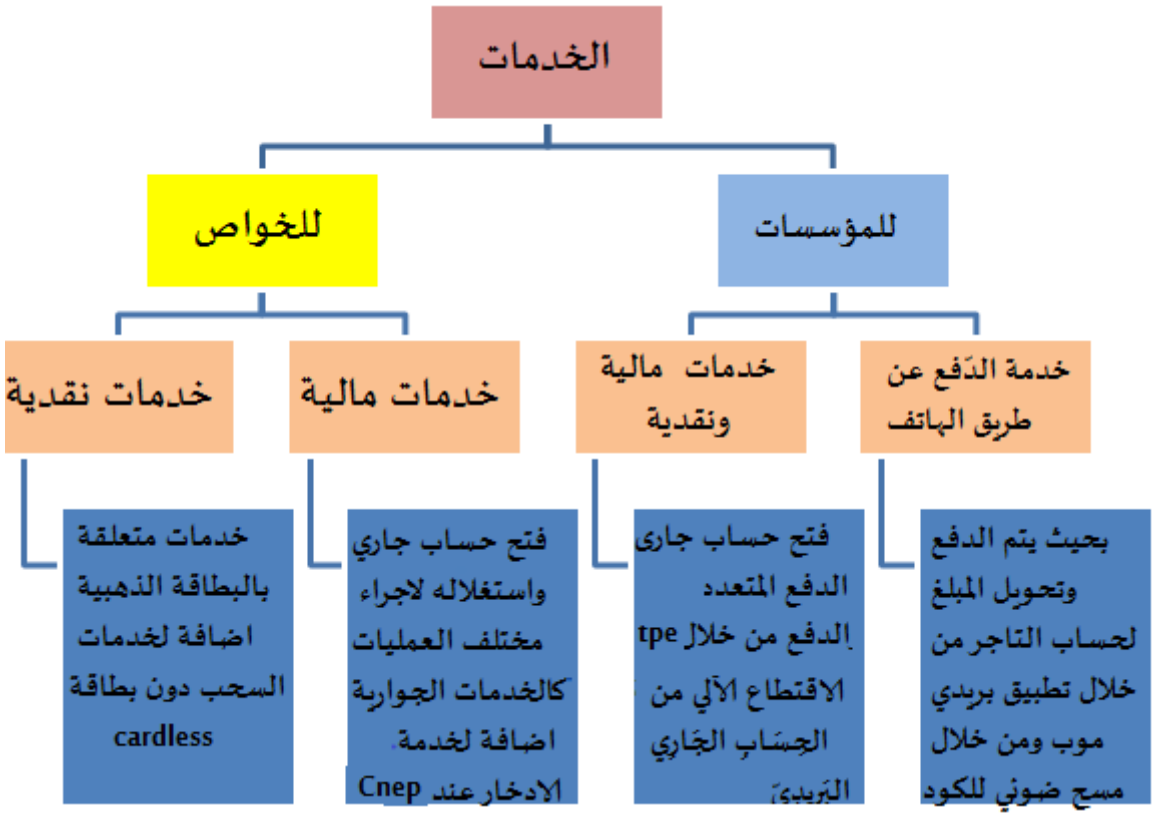

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الموقع الرسمي للبريد

اولا :تطوير الخدمات النقدية والمالية

موازاتا مع تكثيف شبكتها رقمنتها، وعصرنتها، قامت «بريد الجزائر» باقتناء منصّة نقديّة جديدة مطابقة للمعايير ومؤمّنة، تندرج ضمنها مجموعة من الخدمات الإلكترونيّة، منها خدمة الدّفع الإلكتروني والّتي تتصدّر قائمة التّدابير ذات الأولويّة بالنّسبة للسّلطات العموميّة، إذ تسعى هذه الأخيرة إلى تعميم وسائل الدّفع الإلكترونيّ بالجزائر بما يحقق الإدماج المالي وتهدف هذه الخطوة إلى تعميم استخدام وسائل الدّفع الإلكتروني متعدّد القنوات، من خلال الاستعمال المتلازم لمختلف الآلات الأوتوماتيكيّة (الشّباك الآلي البنكي "GAB"، وأجهزة الدّفع الإلكتروني "TPE")، والدّفع عبر الانترنت وكذا الدّفع باستعمال تطبيقات الهاتف النّقال،ففي سنة 2019بلغ عدد البطاقات الذهبية أكثر من 5,7 مليون بطاقة دفع (بطاقات الذّهبيّة)، تم تسخير أكثر من 1.375 شباك آلي بنكي "GAB"، يقدّم خدمات متعدّدة .[1]

ثانيا :الخدمات عن بعد (عبر الأنترنت)

في إطار عصرنة خدماتها البريديّة والماليّة البريديّة، وبغية تحسين النّوعيّة لصالح المواطن، شرعت «بريد الجزائر» كذلك في آليّة عصرنة نشاطاتها، وقد تميّزت هذه العصرنة بإطلاق خدماتها عبر الانترنت ("بريدي نت"، والخدمات عبر الهاتف النّقال).

الشكل رقم 02-08 الخدمات الالكترونية عن بعد المقدمة من قبل بريد الجزائر

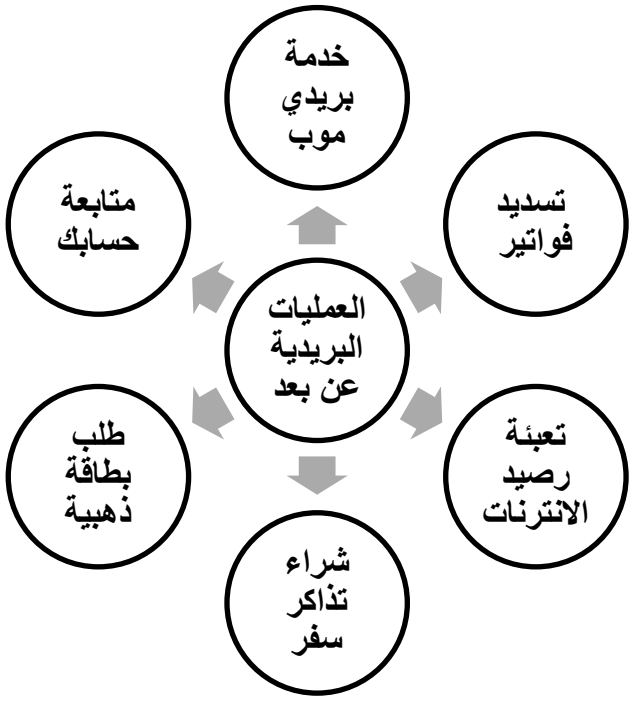

[1]-الموقع الرسمي لمؤسسة بريد الجزائر على الرابط https://www.poste.dz/page/presentation تم الاطلاع عليه بتاريخ 6 افريل 2022.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الموقع الرسمي للبريد

لقد سمحت الخدمات على الخط وعبر تطبيق بريدي موب من إنجاز كافّة الوظائف الّتي تسمح بها البطاقة النّقديّة "الذّهبيّة"، على سبيل معاملات النّقود، الإطّلاع على الرّصيد، تعبئة حساب الهاتف النّقّال، دفع فواتير الغاز، الكهرباء، الانترنت، والهاتف، دون الحاجة إلى التّنقّل إلى مكاتب البريد، كما سمحت بدفع الفواتير عبر بوّابة الانترنت التّجاريّة للمتعاملين الاقتصاديّين والتّجاريّين المندرجين في المنصّة النّقديّة لـ «بريد الجزائر»، على غرار متعاملي الهاتف الثّابت والنّقال، سونلغاز، شركات التّأمين، الخطوط الجويّة الجزائريّة، ... إلخ.

ثالثا : سياسة الجودة لبريد الجزائر

يهدف بريد الجزائر على تطبيق برنامج يضمن جودة الخدمات المقدمة من خلال تبني سياسات إستراتيجية تتمحور حول: [1]

1. **تكثيف وعصرنة الشبكة البريدية**

من خلال :

- ✓ دمقرطة ولوج كافة السكان لخدمات بريد الجزائر من خلال تجديد وتعزيز وبسط الخدمة الشمولية.
- ✓ تعزيز التواجد البريدي عبر فتح مكاتب بريد تستجيب للمعايير و المقاييس الدولية في التجمعات الحضرية الكبرى والمناطق النائية ، فضلا عن اقتناء مكاتب بريد متنقلة بغية دعم و إنعاش المناطق الريفية والمعاملة .
- ✓ إستعمال الإعلام الآلي في مختلف نشاطات مكاتب البريد على مستوى الواجهتين الأمامية الخاصة بالزبائن والخلفية الخاصة بالعمال .
- ✓ وضع نظام إعلامي وطني موثوق و فعال ، نشاطات بريد الجزائر ويسمح بتحقيق لامركزية العمليات، مع ضمان المراقبة الصارمة والمستمرة .

2. **عصرنة ووفرة الخدمات**

من خلال:

- ✓ الإبتكار والتطوير المستمر للخدمات البريدية والخدمات المالية البريدية من خلال يقظة تكنولوجية ومعيارية.

[1]-بريد الجزائر، سياسة الجودة لبريد الجزائر، على الرابط https://www.poste.dz/uploads/quality-policy.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/04/08.

- ✓ تشغيل العمليات بطريقة آلية و تجريد الإجراءات باستعمال وسائل عصرية عالية الأداء تسمح بتقليص الأعباء المتعلقة بالعمل و تأمين البيانات ووضع نظام مراقبة منتظم وصارم .
- ✓ ضمان ديمومة الخدمات البريدية المالية من خلال نشر أنظمة الدفع الإلكتروني (الشبابيك البنكية الآلية ، أجهزة الدفع الإلكتروني ...).
- ✓ تطوير وترقية الخدمات و الخدمات عن بعد وكذا استعمال الخط تطبيقات الهواتف المحمولة الذكية.
- ✓ تحسين آجال إيصال و توزيع الطرود البريدية بشكل ملموس و ذلك باستعمال وسائل عمل عصرية و تفعيل أنظمة التابعة و المراقبة .
- ✓ تعزيز الجوارية وتقديم مختلف الخدمات البريدية والخدمات مالية بمحل اقامة الزبون.

الشكل رقم 02-09 مجمل العمليات المتعلقة بالحساب الجاري البريدي

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على موقع بريد الجزائر

ويمكن شرح مختلف العمليات السابقة كما يلي: [1]

1. سحب المبالغ الماليّة نقدا على مُسْتَوى جميع مكاتب البريد

- ✓ سحب الأموال باستعمال صكّ بريديّ محرّر باسم صاحب الحِسَابِ مباشرة، بالنّسبة لمبلغ سحب تقلّ قيمته عن 200.000 دج أو تعادلها، كما لا يسمح بإجراء السّحب إلّا بعد انقضاء 24 ساعة وبناء على طلب حجز أموال، بالنّسبة لمبلغ سحب تفوق قيمته 200.000 دج.
- ✓ سحب الأموال باستعمال صكّ بريديّ محرّر باسم حامله بحيث يتمّ سحب النّقود مباشرة، لمبلغ لا تتعدّى قيمته 5.000 دج.
- ✓ سحب الأموال باستعمال صكّ بريديّ محرّر باسم وكيل مذكور على نموذج التّوقيع المسلّم من قبل مَكْتَب البريد ويكون السّحب مباشرا، بالنّسبة لمبلغ تقلّ قيمته عن 20.000 دج أو تعادلها.
- ✓ سحب الأموال باستعمال صكّ بريديّ محرّر باسم شخص حائز على توكيل وهنا يسلّم المبلغ مباشرة للطّالب، بالنّسبة لمبلغ سحب مذكور على التّوكيل، تقلّ قيمته عن 20.000 دج أو تعادلها (بالنّسبة لعمليّة واحدة).

[1]- الموقع الرسمي لبريد الجزائر على الرابط : https://www.poste.dz/services/professional/operation-compte#_ftn1 تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 افريل 2022.

- ✓ سحب الأموال بواسطة الاستمارة الموحّدة وباستعمال البطاقة النّقديّة (صكّ النّجدة) حيث يشترط حضور صاحب الحِسَابِ شخصيّا، مع التّأكد من هويّته، مصحوبا بالبطاقة النّقديّة ورمز تعريفها الشّخصي "PIN"، وتكون مباشرة، بالنّسبة لمبلغ سحب تقلّ قيمته عن 200.000 دج أو تعادلها.

2. التّحويل

التّحويل من حساب إلى حساب، حيث يتمّ خصم المبلغ المحوّل آنيّا من الحِسَابِ الجَارِي البَرِيدِيِّ الخاصّ بالطّالب كما يتمّ إيداع المبلغ المحوّل آنيّا في الباب الدّائن للحِسَابِ الجَارِي البَرِيدِيِّ الخاصّ بالمستفيد. وتتمّ العمليّة:

- ✓ على مُسْتَوى أيّ مَكْتَب بريد.
- ✓ باستعمال الاستمارة الموحّدة.
- ✓ حيث لا يمكن أن تتعدّى قيمة التّحويلات اليومية مبلغ 200.000 دج مهما كان عددها.
- ✓ التّحويل من حِسَابٍ جَارٍ بَرِيديٍّ إلى دفتر حساب تابع للصّندوق الوطني للتّوفير والاحتياط بحيث يتمّ خصم المبلغ المحوّل آنيّا من الحِسَابِ الجَارِي البَرِيدِيِّ الخاصّ بالطّالب وتسجل عمليّة الدّفع في حينها على دفتر حساب الصّندوق الوطني "CNEP".
- ✓ تحويلات أخرى متاحة على حِسَابٍ جَارٍ بَرِيديٍّ والّتي يقوم بإجرائها كلّ من المؤسّسات، والشّركات، والصّناديق، ... إلخ.

3. الدّفع

- ✓ الدفع المستعجل للأموال على حِسَابٍ جَارٍ بَرِيدي والذي يكون على مُسْتَوى أيّ مَكْتَب بريد.
- ✓ باستعمال الاستمارة الموحّدة المتوفّرة على مُسْتَوى شبابيك مكاتب البريد، بتسجيل كلّ من رقم ومفتاح الحِسَابِ الجَارِي البَرِيدِيِّ الخاصّ بالمستفيد على الاستمارة الموحّدة.
- ✓ بإيداع المبلغ الماليّ المدفوع نقدا على مُسْتَوى الشّبّاك.

4. الاقتطاع الآليّ

يمكن أن يستفيد من هذه الخدمة أيّ مؤسّسة، أو شركة، أو دفتر فواتير، ... إلخ، وهذا بناء على إذن يوقّعه صاحب الحِسَابِ الجَارِي البَرِيدِيِّ مسبقا، ليتمّ إيداعه لدى المصالح التّابعة للصّكوك البريديّة.

5. التّصديق على صكّ

يتمّ التّصديق على الصّكوك على مُسْتَوى معظم مكاتب البريد، وفقا للمراحل التّالية:

- ✓ تقديم طلب يحدّد المعلومات الشّخصيّة الخاصّة بالمستفيد،
- ✓ إيداع صكّ بريديّ محرّر باسم رئيس مَكْتَب البريد،
- ✓ التّقديم الآنيّ لصكّ مصادق عليه مأذون الدّفع، محرّر باسم المستفيد.

المطلب الثالث: واقع الشمول المالي على مستوى بريد الجزائر فرع تبسة

تسعى مصلحة البريد بولاية تبسة على ضمان توفير مختلف الخدمات المالية والنقدية للمتعاملين سواء على مستوى مكاتب البريد والبالغ عددها 71 مكتب موزعة على مختلف البلديات البالغ عددها 28 بلدية، او على مستوى وكالات cnepبنك وحسابات التوفير.

الجدول رقم 02-12 إحصائيات بريد الجزائر فرع تبسة مع نهاية 2017

عدد الوكالات	**62 وكالة**
عدد حسابات التوفير	**38861 حساب**
عدد عمليات الإيداع	**5611**
حجم مبالغها (دج)	**877068590 دج**
عدد عمليات السحب	**8282**
حجم مبالغها (دج)	**939548215.33 دج**
عدد الحسابات الجارية	**392179 حساب**
عدد عمليات الإيداع	**493734**
حجم مبالغها (دج)	**25322890244.48 دج**
عدد عمليات السحب	**2471598**
حجم مبالغها (دج)	**81312740363.42**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على ووثائق مقدمة من قبل بريد الجزائر فرع تبسة

ومن خلال الجدول أعلاه تتبين اهمية مؤسسة البريد كمؤسسة نقدية ومالية هامة، في ظل انتشارها الواسع على مستوى الولاية، وهو ما مكنها من الوصول الى اكثر من 390 الف حساب جاري، و حوالي اكثر من 38 الف حساب توفير على مستوى بنك cnep، وهذا بزيادة قدرت بحوالي 7958 حساب جاري 99.75 % منها حسابات موجهة للافراد يضاف اليها 3945 حساب توفير جديد، كل هذا ادى بارتفاع عدد عمليات السحب والايداع مع نهاية 2017.

وللعلم تم في 2017 تسجيل حوالي 2322 عملية تخص تحويل المعاشات من الخارج بمبلغ اجمالي قدر ب 166098412 دج وهذا عبر مختلف فروع واسترن يونيون .

الشكل رقم 02-10 شبكة البريد لولاية تبسة إلى غاية السداسي الأول من 2021

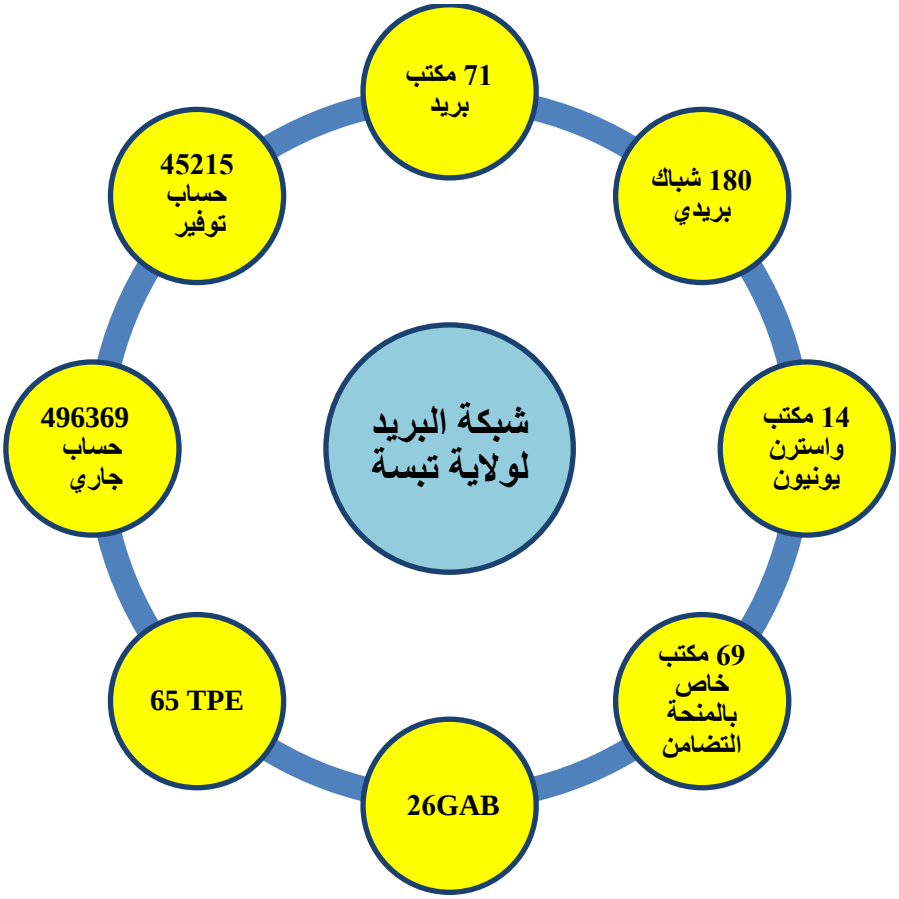

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على وثائق مقدمة من قبل من قبل بريد الجزائر فرع تبسة

وفي قراءة لتلك المؤشرات، وبالمقارنة بمعطيات سنة 2017، فقد سجل عدد المكاتب البريدية ارتفاعا ب 9 مكاتب 7 منها في حالة نشاط (69) مكتب في المجموع وهو ما رفع عدد الشبابيك الى 180 شباك ، وفيما يتعلق بعدد الحسابات فقد ارتفعت باكثر من 104 ألف حساب جاري جديد وأكثر من 6356 حساب توفير جديد مقارنة بسنة 2017، علما انا 99.8%من الحسابات الجارية هيا للأشخاص .

وفيما يتعلق بالمكاتب المتعلقة بمنح التضامن فقد ارتفعت من 36 مكتب في 2017 الى 69 مكتب موزعة على مختلف بلديات الولاية.

الشكل رقم 02-11 الجهات الأخرى التي يقدم لها البريد خدمات مساعدة

المصدر: من اعداد الطالبتين

فمصالح البريد تتولى تنفيذ عمليات لصالح المالية والمتمثلة في المعاشات الفرنسية، وبيع مختلف طوابع الدمغة والطوابع التعريفية، وفيما يتعلق بمديرية النشاط الاجتماعي فمصالح البريد تتولى توزيع المنحة الجزافية للتضامن، وذلك بموجب اتفاقية شراكة تم توقيعها بين مؤسسة بريد الجزائر ومديرية النشاط الاجتماعية، بهدف تمكين المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن سحب مستحقات المنحة من أي مكتب بريدي موجود على المستوى الوطني بعدما كانت محصورة على مستوى مكاتب البريد التابعة لبلدية محل اقامة المستفيد، كما تقدم مصالح البريد خدمات لبنك التوفير و الاحتياط والمتمثلة في عمليات الدفع والاسترداد وفتح الحسابات وكل العمليات ذات الصلة بالمصلحة.

الجدول رقم 02-13 إحصائيات حول مختلف الخدمات المتعلقة بالبريد لشهر ماي 2018

عدد الحولات	3107
مبلغها (دج)	18386681.58
عدد الحولات المسددة	949
مبلغها (دج)	13439350.84
عدد تحويلات واسترن يونيون	133
عدد مكاتب واسترن يونيون	15

مبلغها (دج)	3049571.09
عدد مكاتب الحوالات الدولية	62
عدد الحوالات الدولية	119
مبلغها (دج)	1038075.70
عدد تحويلات المعاشات الاجنبية	186
مبلغها (دج)	28838402.30
عدد مكاتب منحة التضامن	37
عدد المنح	23414
مبلغها (دج)	71310000

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على وثائق مقدمة من قبل من قبل بريد الجزائر فرع تبسة

والملاحظ من الجدول ان بريد الجزائر يقدم خدمات تحويل الأموال من والى الخارج وهذا من خلال تصريحا من بنك الجزائر حيث يتمّ إصدار حوّالات النّظام الدّوليّ على مُسْتَوى مَكْتَب الصّرف التّابع للمركز الوطنيّ للصّكوك البريديّة-الجزائر. وتكون قيمة المبالغ (الحدّ الأقصى) محدّدة حسب البلد المقصود بالحوّالة، أمّا عن عتبتها (الحدّ الأدنى) فيتمّ تعيينها من قبل بنك الجزائر وتمم العملية من خلال:[1]

1. إرسال أو استلام الحوّالات الدّولية حسب"IFS-IMO"

تتمثّل الحوّالة الدّوليّة الخاضعة لنظام "IFS-IMO" في حوّالة إلكترونيّة دوليّة مستعجلة تضمن سرعة تحويل الأموال الّتي يمكن دفعها على مُسْتَوى أيّ مَكْتَب بريد. حيث يتطلّب تحويل الأموال نحو الخارج تبعا لنظام "IFS-IMO" تصريحا من بنك الجزائر. ويتمّ إصدار الحوّالات الدّوليّة الخاضعة لنظام "IFS-IMO" على مُسْتَوى مَكْتَب الصّرف التّابع لمركز الجزائر الوطنيّ للصّكوك البريديّة. وتكون قيمة المبالغ (الحدّ الأقصى) محدّدة حسب البلد المقصود بالحوّالة، أمّا عن عتبتها (الحدّ الأدنى) فيتمّ تعيينها من قبل بنك الجزائر.

2. الاستلام السّريع للأموال من الخارج عبر خدمة "ويسترن يونيون"

ينبغي الإشارة إلى أنّ الجزائر، فيما يخصّ هذا النّوع من التّحويل، تكتفي بالاستلام وحسب. أمّا عن استلام الزّبون لحوّالة ويسترن يونيون، فعليه أن يتقدّم شخصيّا إلى أيّ مَكْتَب بريد يختاره، بشرط أن يكون هذا المَكْتَب متّصلا بشبكة ويسترن يونيون. كما ينبغي على الزّبون أن يكون مصحوبا بوثيقة إثبات هويّة سارية المفعول، وكذا برقم مراقبة تحويل الأموال "MTCN3" والرّمز السّرّي اللّذين يزوّدهما به المرسل.

[1] الموقع الرسمي لمؤسسة بريد الجزائر على الرابط https://www.poste.dz/services/professional/mandat تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 افريل 2022

فيما يتعلق بالمعاملات الالكترونية باستخدام البطاقة الذهبية والتي تتم على مستويين من خلال الشبابيك الالكترونية المختلفة وكذلك مختلف اجهزة الدفع الالكتروني المتوفرة.

الجدول رقم 02-14 إحصائيات متعلقة بالنشاط الالكتروني لبريد الجزائر فرع تبسة

خلال الثلاثي الاول من 2021

البيان /الشهر	جانفي 2021	فيفري 2021	مارس 2021
عدد الشبابيك الالكترونية GAB	26 (19)	26 (25)	26(23)
عدد عمليات السحب عن طريق GAB	23070	14240	25699
المبالغ (دج)	494522800	273042000	476362000
الرسوم الناتجة عن ذلك (دج)	925040	/	1127950
عدد أجهزة الدفع الالكتروني TPE	65	65	65
عدد عمليات عن طريق TPE	4875	3237	5471
المبالغ (دج)	83655865	89478910	132978020

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ووثائق مقدمة من قبل بريد الجزائر فرع تبسة

والملاحظ من خلال الجدول ان عدد العمليات ارتفع مقارنة مع بداية السنة وهذا راجع لارتفاع عدد الشبابيك المستغلة بحيث ارتفع من 19 شباك من أصل 26 الى 25 شباك، وهو ما يفسر ارتفاع عدد عمليات السحب .

وعلى العموم فنشاط الصيرفة الالكترونية شهد ارتفاعا كبيرا خلال سنتي 2020 و 2021 في ظل تداعيات ازمة الكورونا وتشجيع عمليات الدفع الالكتروني وهو ما يفسر ارتفاع العمليات عن طريق أجهزة الدفع الالكتروني، وهذا في ظل استفادة التجار من أكثر من 32 جهاز دفع من اجل استغلالها من أجل الدفع الالكتروني.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم التطرق لواقع الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة حالة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط Cnep-Banque ومؤسسة بريد الجزائر وقبل ذلك تطرقنا لتطور النظام البنكي وتم الاشارة لمختلف مؤشراته المتعلقة بالانتشار، الودائع والاقراض.

كما تم التطرق لمختلف الخدمات المالية والنقية المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط Cnep-Banque ومؤسسة بريد الجزائر واليات تطويرها وكذلك وضع مختلف الميكانيزمات اللازمة لضمان شموليتها من خلال رقمنتها وسهولة الوصل اليها.

كما تسعى هذه المؤسسات الى تعزيز خدماتها ووضع اليات من شانها تطوير تلك الخدمات واستحداث أخرى جديدة بما يضمن وتعزيز مكانة تلك المؤسسات في السوق وزيادة عدد المتعاملين.

الخاتمة

الخاتمة

لقد حضي موضوع الشمول المالي باهتمام مختلف الجهات الرقابية والنقدية في مختلف دول العالم ، وخاصة العربية منها وهذا في سبيل توفير الخدمات المالية والمصرفية لمختلف شرائح المجتمع وأصحاب الدخل الضعيف وهو ما يشكل تحديا كبيرا لمختلف الدول خاصة تلك التي تقع في المناطق التي تسجل مستويات نمو ضعيفة ومنخفضة والتي تعتبر الدول العربية إحدى تلك المناطق.

وفي الجزائر تعمل مختلف البنوك والمؤسسات المالية ومنها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ومؤسسة بريد الجزائر على تحسين وعصرنة خدماتها وتقريبها من المتعاملين والعملاء وخفض تكلفة الوصول اليها وفي بعض الأحيان تكون مجانية في متناول الجميع خاصة تلك المرتبطة بالتكنولوجيا واستعمال الإعلام الآلي في مختلف النشاطات والعمل على إبتكار والتطوير المستمر للخدمات النقدية والبريدية والمالية التي تضمن الوصول الى مختلف الشرائح والطبقات .

نتائج الدراسة

من خلال دراسة موضوع متطلبات الشمول المالي واليات تطبيقه في الدول العربية ومحاولة الإشارة للحالة الجزائر توصلنا للنتائج التالية:

1. تسعى مختلف الدول لإطلاق أو إعداد استراتيجية وطنية تخدم الشمول المالي من خلال توفير بيئة تنظيمية وسياسية بما يضمن وتطوير الخدمات والمنتجات المالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع.
2. تشهد مؤشرات الشمول المالي تفاوت كبير بين دول مجلس الخليج العربي خاصة الكويت السعودية والامارات والبحرين وباقي الدول العربية بحيث تكون نسب ومؤشرات الشمول المالي مرتفعة بالمقارنة مع باقي الدول وهذا في ظل ارتفاع الدخول والمستوى المعيشي في تلك الدول، لكن على العموم فمؤشرات الشمول المالي ارتفعت بالمقارنة مع السنوات السابقة.
3. يقود صندوق النقد العربي مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية وبدعم من البنك العالمي وبعض المؤسسات الاقليمية كالوكالة الالمانية للتنمية والتي تسعى لتطوير والارتقاء بالشمول المالي من خلال دعم الهيئات الرقابية في البلدان العربية وكذلك تقديم مساعدات مالية للبلدان من اجل تعزيز الخدمات المالية وتطويرها.
4. عمل بنك الجزائر ومن خلال مختلف الإصلاحات والأنظمة التي قام بإصدارها على تعزيز الشمول المالي في الجزائر ومحاولة ضمان وصول الخدمات المصرفية المختلفة والمقدمة لكافة شرائح وبطرق ميسرة وغير مكلفة.

5. قام بنك الوطني للتوفير والاحتياط بتوسيع شبكة خدماته المقدمة خاصة الالكترونية منها، كما توجه البنك نحو تبني خدمات الصيرفة الإسلامية لتعزيز مكانته في السوق المصرفي وتوجيه خدماته لمختلف فئات المجتمع خاصة تلك التي لها ميولات في الحصول على خدمات بصيغ تتماشى والشريعة الإسلامية.
6. من بين الاليات التي اتبعها في تعزيز الشمول المالي هو توسيع شبكة استغلاله واستحداث خمسة منتجات من أجل تطوير نشاط الصيرفة الاسلامية وهذا بعد الحصول على الاعتماد من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء لصناعة التمويل الإسلامي والتي سيخصص لها 6 وكالات جديدة منتشرة عبر 6 ولايات.
7. عملت مؤسسة بريد الجزائر على ضمان جودة خدماتها وضمان ديمومتها من خلال نشر أنظمة الدفع الإلكتروني وكذلك سهولة استخدامها، وكذلك تقديم خدمات مالية بالتنسيق مع مختلف المديريات خاصة تلك المتعلقة بالمصاريف الاجتماعية.
8. سعيا منها للوصول الى مختلف المتعاملين والتقرب منهم أطلقت مؤسسة بريد الجزائر لأصحاب الحسابات البريدية، خدمة التوزيع البريدي السريع للبطاقة الذهبية "الخدمة الممتازة"، المتعلقة بطلب توصيل البطاقة النقدية الذهبية بطريقة سريعة وآمنة إلى منزلهم، في آجال قياسية لا تتعدى الـخمس5 أيام منذ تاريخ تأكيد الطلب والمصادقة عليه وهذا من جل توسيع نطاق الاستخدام الرقمي في المعاملات المالية.

اختبار صحة الفرضيات

من خلال النتائج السابقة سيتم اختبار فرضيات الدراسة الأربعة كما يلي :

- **فيما يتعلق بالفرضية الأولى** والتي جاء فيها أن الدول العربية شهدت تحسننا في مؤشرات الشمول المالي مقارنة بالسنوات الفارطة لكن بنسب متفاوتة وعلى العموم تبقى بعيدة على المتوسط العالمي، **فهي فرضية صحيحة وتم تأكيد صحتها في الفصل الأول ومن خلال النتيجتين 1 و 2**
- **أما الفرضية الثانية والتي جاء فيها** "تقوم عدة مؤسسات مالية ونقدية دعم مسار الشمول المالي في الدول العربية من خلال تقديم مختلف المساعدات المالية والفنية ونذكر منها صندوق النقد العربي" ، **فهي فرضية صحيحة وتم تأكيد صحتها في الفصل الأول ومن خلال النتيجة رقم 03.**
- **الفرضية الثالثة** والتي جاءت من منطلق أن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لتعزيز مكانته في السوق المصرفي الوطني من خلال تعزيز خدماته المقدمة وتطويرها بهدف توسيع قاعدة متعامليه، **فهي فرضية صحيحة وتم تأكيد صحتها في الفصل الثاني ومن خلال النتيجة رقم 05 و06.**

❖ وفيما يتعلق بالفرضية الأخيرة القائلة ان "مؤسسة بريد الجزائر تعمل على تطوير خدماتها النقدية والمالية المقدمة وتعزيز رقمنة تعاملاتها بهدف ضمان جودتها وشموليتها، **فهي فرضية صحيحة وتم تأكيد صحتها في الفصل الثاني ومن خلال النتيجة رقم 07 و08.**

التوصيات والاقتراحات:

وعلى ضوء النتائج المتحصل عليا يمكن اقتراح جملة من التوصيات تتمثل في ما يلي:

- ✓ ضرورة مواصلة الجهود المبذولة في سبيل تطوير الخدمات المالية المقدمة وكذلك عصرنتها وتعزيز البنية التحتية الضرورية بما يضمن وتحقيق الشمولية في الوصول للخدمة.
- ✓ استحداث خدمات مالية تتماشى مع مختلف الشرائح المجتمع خاصة اصحاب الدخل المحدود خاصة تلك المتعلقة بالادخار والحصول على التمويل المناسب.
- ✓ تشجيع عمليات الدفع الالكتروني من خلال توفير الوسائل والوسائط الضرورية لذلك وتشجيع استخدامها من خلال تيسير شروط الاستفادة منها بما يضمن والوصول للشمول المالي الرقمي.
- ✓ زيادة الخدمات المقدمة في إطار الصيرفة الإسلامية خاصة تلك المتعلقة بالودائع والحسابات الادخارية والاستثمارية والتي تتماشى مع مختلف شرائح المجتمع.
- ✓ العمل على توفير خدمات مالية أكثر جذبا للطبقات الأكثر فقرا، وادراج التمويل الأصغر ضمن برامج خدمات البنوك والمؤسسات المالية مع تحفيز البنوك على فتح فروع في مختلف المدن بما يدعم المشروعات الصغيرة للحصول على الخدمات المالية مما سيكون له الأثر الإيجابي في تطور النشاط.

افاق الدراسة

في الاخير يمكن القول أن هذه الدراسة هي محاولة لمعالجة احد محاور موضوع الشمول المالي ولا يمكنها ان تغطي مختلف جوانبه، وهي تفتح مجال البحث في بعض المواضيع الاخرى والتي نذكر منها على سبيل الذكر وليس الحصر:

- ✓ دور الشمول المالي في علاج ظاهرة الفقر داخل الدول العربية.
- ✓ دور بنك الجزائر في عصرنة الخدمات المالية في سبيل تعزيز الشمول المالي.
- ✓ دور الصيرفة الالكترونية في تعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية

الكتب

1. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2015.
2. عبد الرحمان أيمن، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

الأطروحات والرسائل الجامعية

3. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2014.

المقالات والمجلات

1 بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، واقع الشمول المالي و تحدياته- الجزائر و الاردن نموذجا- "، مجلة اقتصاد المال و الاعمال،المجلد الرابع العدد3، 2020.
2 رملي حمزة، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض... هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي؟، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، المجلد 04، العدد 01، ، جوان 2018.
3 زواوي فضيلة وآخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد 01، مارس 2021.
4 فضيل البشير ضيف، واقع تحديات الشمول المالي في الجزائر ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد السادس، العدد 01، جوان 2020.

المداخلات والأوراق البحثية

1 صالحي ليلى، المقاولة النسوية مدخل لتمكين المرأة اقتصاديا وأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني: تعزيز الشمول المالي في الجزائر- آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5-6 ديسمبر 2018 .
2 لبنى بوطمين، التمويل الإسلامي تجسيد لمعنى الشمول المالي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني: تعزيز الشمول المالي في الجزائر- آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5 -6 ديسمبر 2018.

التقارير

1 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019.
2 بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 45، مارس 2019.
3 بنك الجزائر، النشرة الإحصائية رقم 48، ديسمبر 2019.
4 جلال الدين رجب، "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، العدد 45، 2018.

5 حنان الطيب،الشمول المالي ُموجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2020.
6 الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر بالارقام نتائج 2016-2018، النشرة الاحصائية 49، 2021.
7 فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية،متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2015.
8 مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)، التقرير السنوي، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2020
9 مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، ابو ظبي،2017.

❖ **القوانين**

1 النظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، الصادرة في 02 أكتوبر 2011.
2 الأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 27 أوت 2003.

❖ **المواقع الالكترونية**

1 البنك المركزي المصري، الشمول المالي، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، على الرابط : https://www.bank-abc.com/world/Egypt/En/AboutABC/Documents/CBE%20Bankers.pdf
2 الموقع الرسمي للبنك على الرابط: https://www.cnepbanque.dz/page.php?id=particulier
3 لموقع الرسمي لمؤسسة بريد الجزائر على الرابط https://www.poste.dz/page/presentation.
4 الموقع الرسمي لمؤسسة بريد الجزائر على الرابط https://www.poste.dz/page/historique
5 الموقع الرسمي لمؤسسة بريد الجزائر على الرابط https://www.poste.dz/page/presentation
6 بريد الجزائر، سياسة الجودة لبريد الجزائر، على الرابط https://www.poste.dz/uploads/quality-policy.pdf .
7 الموقع الرسمي لبريد الجزائر على الرابط : https://www.poste.dz/services/professional/operation-compte#_ftn1 .
8 الموقع الرسمي لمؤسسة بريد الجزائر على الرابط https://www.poste.dz/services/professional/mandat .
9 عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، على الرابط:https://jdl.journals.ekb.eg/article_169601_447040d5145994325373919b02bf8553.pdf
10 البنك الدولي، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، على الرابط التالي:https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1

المراجع باللغة الاجنبية

❖ **Rapports**

1 Adolfo Barajas, Thorsten Beck, Mohamed Belhaj, and Sami Ben Naceur, Financial Inclusion: What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn?, IMF Working Paper.

2 The Word Bank, Financial Inclusion, Global Financial Development Report, Washington, 2014.

ملخص الدراسة

ملخص

هدفت هذه الدراسة لتبين متطلبات الشمول المالي والآليات التي تضمن تحقيقه داخل الدول العربية مع الاشارة لحالة الجزائر من خلال التطرق للشمول المالي واليات تطبيقه من خلال الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ومؤسسة بريد الجزائر، وهذا في ظل تزايد المنافسة وتطور الخدمات المالية المقدمة وعصرنتها بما يتوافق ويتناسب مع رغبات الزبائن وامكانياتهم المادية.

وقد توصلت الدراسة لنتائج اهمها قيام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بتوسيع شبكة خدماته المقدمة خاصة الالكترونية منها، كما توجه البنك نحو تبني خدمات الصيرفة الإسلامية لتعزيز مكانته في السوق المصرفي وتوجيه خدماته لمختلف فئات المجتمع خاصة تلك التي لها ميولات في الحصول على خدمات بصيغ تتماشى والشريعة الإسلامية، اما من ناحية مؤسسة بريد الجزائر فعملت هذه الأخيرة على ضمان جودة خدماتها من خلال نشر أنظمة الدفع الإلكتروني وكذلك سهولة استخدامها.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الدول العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بريد الجزائر.

Abstract

This study aimed to show the requirements of financial inclusion and the mechanisms that ensure its achievement within the Arab countries, with reference to the case of Algeria by addressing financial inclusion and the mechanisms for its application through the National Fund for Savings and Reserves and the Algeria Post. This is in light of the increasing competition and the development of financial services provided and their modernization in line with and according to the Customer's needs and their financial funds.

The study reached a set of substantial result, mainly the expansion of provided network services, especially electronic ones by National Fund for Savings and Reserves. The bank also adopted the Islamic banking services, to reinforce its position in the banking market and gear those services to various groups of society, especially who have a bias to obtain services in formulas that are in line with Islamic law. As for the Algeria Post institution, ithas worked to ensure the quality of its services through the dissemination of electronic payment systems as well as its dealers.

Keywords: financial inclusion, Arab countries, Arab Monetary Fund, National Fund for Savings and Reserves, Algeria Post ..

الملاحق

RAPPORT DE GESTION DU CONSEIL D'ADMINISTARTION DE LA CNEP- BANQUE

EXERCICE 2020

A.G.O JUIN 2021

Les unités monétaires sont exprimées en Millions de DA

Activité	2019	2020	Evolution en %
- Total du bilan	1 538 450	1 568 379	1,95%
- Dépôts de la clientèle	1 299 634	1 320 774	1,63%
- Prêts à la clientèle (Nets de provisions)	1 052 250	1 094 911	4,05%
- Fonds propres nets Réglementaires	100 438	102323	1,88%
Résultats			
- Produit net bancaire	41 600	37 362	-10,19%
- Charges générales d'exploitation	14 748	13 614	-7,68%
- Dotations aux amortissements	1 255	1 343	6,98%
- Coefficient d'exploitation (charges générales d'exploitation /PNB)	35,45%	36,44%	0,99 pts
- Coefficient d'exploitation (Charges générales d'exploitation + dotations aux amortissements / PNB)	38,47%	40,03%	1,56 pts
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	24 953	27 569	10,48%
- Résultat net	6 692	3 596	-46,26%
- Rendement des actifs (Résultat / total actif) (**ROA**)	0,43%	0,23%	-0,20 pts
- Rendement des fonds propres (Résultat / FP) (**ROE**)	6,66%	3,51%	-3,15 pts
- Rendement du capital (Résultat / Capital)	14,55%	7,82%	-6,73 pts
- Ratio de solvabilité	12,58%	13,96%	1,38 pts
- Coefficient des fonds propres de base	10,15%	11,38%	1,23 pts
- Coefficient de fonds propres et de ressources permanentes	58%	54%	4 pts
Coefficient de liquidité	**0,66**	**0,83**	**0,17pts**
Effectif (Nombre d'agents)	**4 171**	**4 150**	**-21 agents**
Nombre de réseaux commerciaux	**14**	**15**	**+1 réseau**
Nombre d'agences	**218**	**219**	**+1 agence**

- **par zone géographique :**

U : KDA

Catégorie de Crédit	2020	2019
REGION CENTRE		
AUTRES CREDITS A LA CLIENTELE	858 668	1 318 811
COMPTES ORDINAIRES DEBITEURS	110 165	137 982
CREDITS A L'EQUIPEMENT AUX ENTREPRISES	11 041 886	8 880 066
CREDIT-BAIL IMMOBILIER	885 620	910 123
CREDITS AUX PROMOTEURS	78 886 232	77 867 867
CREDITS CONSORTIAUX	497 946 554	484 239 541
CREDITS HYPOTHECAIRES AUX PARTICULIERS	186 474 484	168 901 171
CREDITS A LA LOCATION HABITATION	130 793	157 943
CREDIT IJARA MOUNTAHIA BITAMLIK	42 569	47 956
CREDITS INDIVIDUELS ACCORDES AU PERSONNEL	14 542	14 880
CREDITS VEHICULE	1 089 532	1 333 450
TOTAL REGION CENTRE	***777 481 046***	***743 809 790***
REGION EST		
AUTRES CREDITS A LA CLIENTELE	472 058	846 532
COMPTES ORDINAIRES DEBITEURS	533 251	1 198 081
CREDITS A L'EQUIPEMENT AUX ENTREPRISES	11 123 540	11 065 337
CREDIT-BAIL IMMOBILIER	398 321	439 070
CREDITS AUX PROMOTEURS	24 653 303	24 570 487
CREDITS CONSORTIAUX	7 491 546	7 219 100
CREDITS HYPOTHECAIRES AUX PARTICULIERS	177 384 569	162 229 032
CREDITS A LA LOCATION HABITATION	147 772	197 359
CREDIT IJARA MOUNTAHIA BITAMLIK	9 980	15 633
CREDITS INDIVIDUELS ACCORDES AU PERSONNEL	8 867	8 946
CREDITS VEHICULE	307 909	405 816
TOTAL REGION EST	***222 531 116***	***208 195 393***
REGION OUEST		
AUTRES CREDITS A LA CLIENTELE	879 585	1 373 335
COMPTES ORDINAIRES DEBITEURS	73 742	118 303
CREDITS A L'EQUIPEMENT AUX ENTREPRISES	4 612 841	4 405 809
CREDIT-BAIL IMMOBILIER	507 553	507 553

CREDITS AUX PROMOTEURS	36 994 261	37 912 381
CREDITS CONSORTIAUX	3 341 396	3 213 896
CREDITS HYPOTHECAIRES AUX PARTICULIERS	113 472 535	101 425 564
CREDITS A LA LOCATION HABITATION	102 920	138 929
CREDIT IJARA MOUNTAHIA BITAMLIK	15 682	15 968
CREDITS INDIVIDUELS ACCORDES AU PERSONNEL	5 622	5 920
CREDITS VEHICULE	198 134	243 361
TOTAL REGION OUEST	***160 204 272***	***149 361 016***
REGION SUD		
AUTRES CREDITS A LA CLIENTELE	58 514	88 166
COMPTES ORDINAIRES DEBITEURS	17 121	19 482
CREDITS A L'EQUIPEMENT AUX ENTREPRISES	3 633 968	3 490 005
CREDITS AUX PROMOTEURS	922 759	760 575
CREDITS CONSORTIAUX	3 655 772	3 483 272
CREDITS HYPOTHECAIRES AUX PARTICULIERS	15 779 630	14 853 453
CREDITS A LA LOCATION HABITATION	15 921	19 501
CREDIT-BAIL IMMOBILIER	57 752	59 023
CREDITS INDIVIDUELS ACCORDES AU PERSONNEL	1 045	1 115
CREDITS VEHICULE	54 622	68 621
TOTAL REGION SUD	***24 197 104***	***22 843 212***
Total Général	**1 184 413 538**	**1 124 209 412**

31 décembre 2020

- **Analyse par agent économique.**

U : KDA

Agent économique	Montant 2020	Montant 2019
Sociétés non financières publiques	424 665 670	352 967 887
Sociétés non financières privées	262 138 440	251 045 863
Ménages	497 609 427	401 865 926
Total	**1 124 209 412**	**1 124 209 412**

2.1. : Dettes envers la clientèle.

U : KDA

	2020	2019	VARIATION EN VALEUR	VARIATION EN %
Comptes d'épargne	**1 315 823 202**	**1 296 058 784**	**19 764 418**	**1,52%**
A Vue	**1 315 275 334**	**1 295 506 861**	**19 768 473**	**1,53%**
Comptes sur Livrets Réseau CNEP-Banque	725 724 729	720 492 547	5 232 182	0,73%
Comptes sur Livrets Réseau Algérie Poste	514 836 183	510 265 184	4 570 999	0,90%
Comptes Courants	46 945 681	38 741 937	8 203 744	21,18%
Comptes Chèques	27 768 741	26 007 193	1 761 548	6,77%
A Terme	**547 868**	**551 923**	**-4 055**	**-0,73%**
Comptes Placements à Terme	547 868	551 923	-4 055	-0,73%
Autres Dettes	**4 950 861**	**3 575 249**	**1 375 612**	**38,48%**
A Vue	**2 997 877**	**2 482 305**	**515 572**	**20,77%**
Apport Personnel Accession	75 207	75 853	-646	-0,85%
Comptes de Succession	2 062 462	1 536 619	525 843	34,22%
Autres Sommes Dues	860 208	869 833	-9 625	-1,11%
A Terme	**1 952 984**	**1 092 944**	**860 040**	**78,69%**
Dépôts à Terme	1 952 984	1 092 944	860 040	78,69%
TOTAL	**1 320 774 063**	**1 299 634 033**	**21 140 030**	**1,63%**

A fin 2021, elle est dotée d'un réseau de 220 agences et 15 Directions Régionales, avec un effectif de 4 168.

L'évolution sur les cinq dernières années de l'effectif et du réseau d'agences se présente comme suit :

Rubrique	2021	2020	2019	2018	2017
Effectif	4 180	4 150	4 171	4 172	4 167
Nombre d'agence	220	219	218	218	218

- **Principaux indicateurs prudentiels et de gestion**:

Sur les cinq derniers exercices, les indicateurs prudentiels de la Banque se présentent comme suit :

U : Millions DA

Rubrique	2021 Provisoire	2020	2019	2018	2017
Capital Social	46 000	46 000	46 000	46 000	46 000
Fonds Propres Nets	101 582	103 823	100 438	97 688	90 108
Résultat Net	5 101 264	3 596 301	6 692 266	9 316 123	8 746 716
Coefficient de Solvabilité	15,02%	14,16%	12,64%	13,62%	13,94%
Coefficient des Fonds Propres de Base	13,71%	11,58%	10,22%	10,89%	11,12%
Coefficient de Liquidité	155%	83%	66%	85%	134%
Coefficient de Fonds Propres et de Ressources Permanentes		56%	58%	56%	56%
Coefficient d'exploitation	40%	36%	35%	39%	36%

I. Monétique :

L'activité Monétique a enregistré une progression appréciable au niveau de la Banque. Le tableau ci-dessous reprend la situation récapitulative des trois derniers exercices :

Indicateurs	2021	2020	2019
Nombre de GAB	17	8	0
Nombre de DAB	157	145	149
Nombre de TPE	874	525	205
Nombre de Porteur de Carte	1 410 082	1 378 049	1 261 712

dont : Carte CIB (en circulation)	101 670	106 214	92 572
Cartes CIB Islamiques	2 535		
Carte Epargne	1 305 877	1 271 835	1 169 140
Transactions			
Retrait en nombre	1 780 753	808 760	370 418
Retrait en Montant (en DA)	26 130 823 374,31	10 378 739 386,60	2 869 241 884,43
Paiement en nombre	24 912	9 414	4 655
Paiement en montant (en DA)	119 739 833,15	32 834 392,43	20 459 609,53

II. Finance Islamique :

1) Démarrage de l'activité de la finance islamique

Le lancement de l'activité de la finance islamique a eu lieu le 10 novembre 2020 ;

2) Produits commercialisés depuis le démarrage de l'activité à ce jour :

- Un (01) produit de financement « IjaraTamlikia » : Financement immobilier aux particuliers ;
- Deux (02) produits de dépôt : comptes chèque et comptes courants relevant de la finance islamique ;

3) Mode de commercialisation :

- La banque a opté pour un mode hybride : agences mixtes et agence exclusivement dédiée ;
- A ce jour, nous comptons quarante-sept (47) agences mixtes et une (01) agence dédiée, couvrant 34 wilayas.

Une agence mixte est une agence conventionnelle abritant un service dédié à l'activité de la finance islamique.

4) Réalisations – commercialisation des produits :

U : Millions DZD

	Compte chèque		**Compte courant**		**IjaraTamlikia**		
	Nombre	**Montant**	**Nombre**	**Montant**	**Nombre déposé**	**Nombre mobilisé**	**Montrant**
Au 31/12/2021	3193	1 514	200	56	167	68	359
Au 31/01/2022	3443	1575	214	72	186	91	467

5) Perspectives de développement de l'activité :

5-1) En matière de commercialisation de produits :

- Cinq (05) produits ont été finalisés et ont été certifiés conformes à la CHARIA par l'ACNFIFI[1], il s'agit de :

  - Compte d'épargne Islamique « Tawfir » ;
  - Dépôt en compte d'investissement « dépôt Istithmar » ;
  - Financement Mourabaha Immobilière aux particuliers « TamwilAkari » ;
  - Financement LPP « TamwilSakanTarkawi » ;
  - Financement Mourabaha Automobile.

  Ces produits sont en cours de paramétrage sur le système d'information ce qui permettra de les commercialiser dès l'obtention de l'autorisation de la Banque d'Algérie.

D'autres produits sont en cours de développement, il s'agit de :

- Financement des particuliers : Construction, Aménagement, VSP et LPA ;
- Financement des professionnels et des entreprises : mobilier et immobilier ;
- Financement de la promotion immobilière ;
- Financement de l'exploitation.

5-2) En matière d'élargissement du réseau de distribution

Un nombre important d'agences est programmé pour le lancement durant l'année 2022, dont (06) programmées pour le 1er semestre, il s'agit de :

- Sidi Mabrouk (Réseau Constantine)
- Sétif Hachemi (Réseau Sétif) ;
- Ras El Oued (Réseau Sétif) ;
- Médéa (Réseau Blida) ;
- Béchar (Réseau Oran Centre) ;
- Mascara (Réseau Oran Est).

[1] : Autorité Charaïque Nationale de la Fatwa pour l'Industrie de la Finance Islamique

Activité CCP

Nombre de compte CCP en exercice	380 323
Nombre de comptes particuliers	7937
Nombre de comptes des entreprises	25
Nombre de comptes CCP ouverts durant le mois de MAI 2018	967
Nombre d'opérations RAV durant le mois de MAI 2018	Néant
Montant des opérations RAV durant le mois de MAI 2018	Néant
Nombre d'opérations PAV durant le mois de MAI 2018	204 513
Montant des opérations PAV durant le mois de MAI 2018	6 077 112 353,01
Nombre d'opérations VAC durant le mois de MAI 2018	56 770
Montant des opérations VAC durant le mois de MAI 2018	2 782 128 675,77
Nombre de bureaux assurant la prestation Télé-compensations	6
Télé-compensations en nombre durant le mois de MAI 2018	30
Télé-compensations en montant durant le mois de MAI 2018	3 155 281,29
Nombre de bureaux assurant le service des chèques certifiés	15
Les chèques certifiés en nombre durant le mois de MAI 2018	43
Les chèques certifiés en montant durant le mois de MAI 2018	52 544 500,00
CH28 commandés durant le mois de MAI 2018	1298
CH28 reçues durant le mois de MAI 2018	13 207
CH28 distribués durant le mois de MAI 2018	9258
CH28 retournés durant le mois de MAI 018	Néant
CH28 en instance le mois de MAI 2018	3949

Activité Monétique

Nombre de GAB en service	26
Nombre d'opérations GAB effectuées durant le mois de MAI 2018	44577
Montant des opérations GAB effectuées durant le mois de MAI 2018	791 385 000,00
Nombre de cartes EL DAHABIA reçues durant le mois de MAI 2018	0
Nombre de cartes EL DAHABIA distribuées durant le mois de MAI 2018	0
Nombre de codes EL DAHABIA reçues durant le mois de MAI 2018	0
Nombre de codes EL DAHABIA distribuées durant le mois de MAI 2018	0

Autres

Nombre des TPE existant	5
Nombre d'opérations par TPE durant le mois de MAI 2018	0.00

Operations effectuées pour le compte du Ministère des Finance

Pensions étrangères en nombre durant l'année 2017	1 802
Pensions étrangères en montant durant l'année 2017	125 491 080,81
Mandats trésors 1415 en nombre durant l'année 2017	Néant
Mandats trésors 1415 en montant durant l'année 2017	Néant
Nombre de bureaux assurant la prestation AFS	36
AFS mis en paiement en nombre durant l'année 2017	250 232
AFS mis en paiement en montant durant l'année 2017	756 218 430,00
AFS reversé en nombre durant l'année 2017	6027
AFS reversé en montant durant l'année 2017	12 094 936,00

LE DIRECTEUR

Operations effectuées pour le compte du Ministère des Finance

Pensions étrangères en nombre durant le mois d'AVRIL 2018	161
Pensions étrangères en montant durant le mois d'AVRIL 2018	24 129 897,15
Mandats trésors 1415 en nombre durant le mois d'AVRIL 2018	Néant
Mandats trésors 1415 en montant durant le mois d'AVRIL 2018	Néant
Nombre de bureaux assurant la prestation AFS	36
AFS mis en paiement en nombre durant le mois d'AVRIL 2018	23122
AFS mis en paiement en montant durant le mois d'AVRIL 2018	70 427 560,00
AFS reversé en nombre durant le mois d'AVRIL 2018	426
AFS reversé en montant durant le mois d'AVRIL 2018	1 319 840,00

LE DIRECTEUR

Activité CCP

Nombre de compte CCP en exercice	392179
Nombre de comptes particuliers	7935
Nombre de comptes des entreprises	23
Nombre de comptes CCP ouverts durant l'année 2017	8939
Nombre d'opérations RAV durant l'année 2017	-
Montant des opérations RAV durant l'année 2017	-
Nombre d'opérations PAV durant l'année 2017	2471598
Montant des opérations PAV durant l'année 2017	81.312.740.363,42
Nombre d'opérations VAC durant l'année 2017	493734
Montant des opérations VAC durant l'année 2017	25.322.890.244,48
Nombre de bureaux assurant la prestation Télé-compensations	08
Télé-compensations en nombre durant l'année 2017	436
Télé-compensations en montant durant l'année 2017	377 257 721,87
Nombre de bureaux assurant le service des chèques certifiés	13
Les chèques certifiés en nombre durant l'année 2017	398
Les chèques certifiés en montant durant l'année 2017	407.706.347,00
CH28 commandés durant l'année 2017	105 965
CH28 reçues durant l'année 2017	117707
CH28 distribués durant l'année 2017	74647
CH28 retournés durant l'année 2017	0
CH28 en instance l'année 2017	43060

Activité Monétique

Nombre de GAB en service	26
Nombre d'opérations GAB effectuées durant l'année 2017	608 273
Montant des opérations GAB effectuées durant l'année 2017	7.506.347.960,00
Nombre de cartes EL DAHABIA reçues durant l'année 2017	104200
Nombre de cartes EL DAHABIA distribuées durant l'année 2017	62048
Nombre de codes EL DAHABIA reçues durant l'année 2017	104200
Nombre de codes EL DAHABIA reçues durant l'année 2017	62048

Autres

Nombre des TPE existant	5
Nombre d'opérations par TPE durant l'année 2017	0.00

Activité CCP

Nombre de compte CCP en exercice	379 256
Nombre de comptes particuliers	7935
Nombre de comptes des entreprises	23
Nombre de comptes CCP ouverts durant l'année 2017	7958
Nombre d'opérations RAV durant l'année 2017	10
Montant des opérations RAV durant l'année 2017	20 000
Nombre d'opérations PAV durant l'année 2017	2 343 030
Montant des opérations PAV durant l'année 2017	67 852 277 722,42
Nombre d'opérations VAC durant l'année 2017	474 744
Montant des opérations VAC durant l'année 2017	20 495 191 398,85
Nombre de bureaux assurant la prestation Télé-compensations	08
Télé-compensations en nombre durant l'année 2017	436
Télé-compensations en montant durant l'année 2017	377 257 721,87
Nombre de bureaux assurant le service des chèques certifiés	13
Les chèques certifiés en nombre durant l'année 2017	287
Les chèques certifiés en montant durant l'année 2017	296 023 847,00
CH28 commandés durant l'année 2017	105 965
CH28 reçues durant l'année 2017	93 792
CH28 distribués durant l'année 2017	54 774
CH28 retournés durant l'année 2017	0
CH28 en instance l'année 2017	39 018

Activité Monétique

Nombre de GAB en service	26
Nombre d'opérations GAB effectuées durant l'année 2017	537 612
Montant des opérations GAB effectuées durant l'année 2017	6 310 438 900,00
Nombre de cartes EL DAHABIA reçues durant l'année 2017	54 937
Nombre de cartes EL DAHABIA distribuées durant l'année 2017	39 837
Nombre de codes EL DAHABIA reçues durant l'année 2017	54 937
Nombre de codes EL DAHABIA reçues durant l'année 2017	39 837

Autres

Nombre des TPE existant	5
Nombre d'opérations par TPE durant l'année 2017	0.00

Operations effectuées pour le compte du Ministère des Finance

Pensions étrangères en nombre durant le mois de MAI 2018	186
Pensions étrangères en montant durant le mois de MAI 2018	28 838 402,30
Mandats trésors 1415 en nombre durant le mois de MAI 2018	Néant
Mandats trésors 1415 en montant durant le mois de MAI 2018	Néant
Nombre de bureaux assurant la prestation AFS	37
AFS mis en paiement en nombre durant le mois de MAI 2018	23414
AFS mis en paiement en montant durant le mois de MAI 2018	71 310 000,00
AFS reversé en nombre durant le mois de MAI 2018	473
AFS reversé en montant durant le mois de MAI 2018	1 132 080,00

LE DIRECTEUR

Division Monétique et Service Financier Postaux

Direction de l'exploitation des centres financiers

Sous direction du contrôle et du reporting

Fiche technique arrêtée au **31 MAI 2018**

Unité Postale de la Wilaya de **TEBESSA**

Nombre de bureaux de poste existant	62

Activité épargne (CNEP)

Nombre de compte CNEP	38 921
Nombre de compte CNEP ouverts durant le mois de MAI 2018	32
Nombre d'Operations CNEP (vers) durant le mois de MAI 2018	515
Montant des Operations de versement CNEP durant le mois de MAI 2018	84 471 918,00
Nombre d'Operations CNEP (remb) durant le mois de MAI 2018	811
Montant des opérations de remboursement CNEP durant le mois de MAI 2018	93 920 918,00

Activité Mandats de poste

Nombre de mandats émis (RI) durant le mois de MAI 2018	3107
Montant des mandats émis (RI) durant le mois de MAI 2018	18 386 681,58
Nombre de mandats payés (RI) durant le mois de MAI 2018	949
Montant des mandats payés (RI) durant le mois de MAI 2018	13 439 350,84
Nombre de mandats émis (RIAL) durant le mois de MAI 2018	Néant
Montant des mandats émis (RIAL) durant le mois de MAI 2018	Néant
Nombre de mandats payés (RIAL) durant le mois de MAI 2018	37
Montant des mandats payés (RIAL) durant le mois de MAI 2018	243 200,35
Nombre de mandats sociaux 1419 émis durant le mois de MAI 2018	25
Montant des mandats sociaux 1419 émis durant le mois de MAI 2018	158 133,94
Nombre de bureaux assurant le service Western union	15
Transfert Western union en nombre (durant le mois de MAI 2018)	133
Transfert Western union en montant (durant le mois de MAI 2018)	3 049 571,09
Nombre de bureaux assurant le service IFS/IMO	62
IFS/IMO en nombre émis en Algérie (durant le mois de MAI 2018)	119
IFS/IMO en montant émis en Algérie (durant le mois de MAI 2018)	1 038 075,70
IFS/IMO en NBR émis à l'étranger et payés en Algérie durant le mois de MAI 2018	Néant
IFS/IMO en MNT émis à l'étranger et payés en Algérie durant le mois de MAI 2018	Néant

Division Monétique et Service Financier Postaux
Direction de l'exploitation des centres financiers
Sous direction du contrôle et du reporting

Fiche technique arrêtée au 31Decembre 2017
Unité Postale de la Wilaya de **TEBESSA**

Nombre de bureaux de poste existant	62

Activité épargne (CNEP)

Nombre de compte CNEP	38 861
Nombre de compte CNEP ouverts durant l'année 2017	3 945
Nombre d'Operations CNEP (vers) durant l'année 2017	5 611
Montant des Operations de versement CNEP durant l'année 2017	877 068 590,00
Nombre d'Operations CNEP (remb) durant l'année 2017	8 282
Montant des opérations de remboursement CNEP durant l'année 2017	939 548 215,33

Activité Mandats de poste

Nombre de mandats émis (RI) durant l'année 2017	36 457
Montant des mandats émis (RI) durant l'année 2017	375 857 329,94
Nombre de mandats payés (RI) durant l'année 2017	40 323
Montant des mandats payés (RI) durant l'année 2017	445 937 505,31
Nombre de mandats émis (RIAL) durant l'année 2017	Néant
Montant des mandats émis (RIAL) durant l'année 2017	Néant
Nombre de mandats payés (RIAL) durant l'année 2017	119
Montant des mandats payés (RIAL) durant l'année 2017	3 145 656,49
Nombre de mandats sociaux 1419 émis durant l'année 2017	22 819
Montant des mandats sociaux 1419 émis durant l'année 2017	299 026 243.83
Nombre de bureaux assurant le service Western union	14
Transfert Western union en nombre (durant l'année 2017)	1489
Transfert Western union en montant (durant l'année 2017)	36.077.275,24
Nombre de bureaux assurant le service IFS/IMO	01
IFS/IMO en nombre émis en Algérie (durant l'année 2017)	Néant
IFS/IMO en montant émis en Algérie (durant l'année 2017)	Néant
IFS/IMO en nombre émis à l'étranger et payés en Algérie durant l'année 2017	73
IFS/IMO en montant émis à l'étranger et payés en Algérie durant l'année 2017	2 844 802,83

- Unité postale de wilaya – Tébessa -
- وحـــدة البـــريـــد الـولائيـة - تبســـة -

FICHE STATISTIQUE PAR WILAYA

DUPW : TEBESSA CODE 12000

Mois de MARS 2021

A) Activités des Bureaux de Poste:

Nombre de retraits :	191312
Montant des retraits (DA):	6 250 397 365,09
Taxes sur retraits et demandes de solde (DA):	**26 262 247,00**

B) Reseau Monétique :

Nombre de GAB existants:	26
Nombre de GAB en service:	23
Nombre de retraits sur GAB:	25699
Montant des retraits sur GAB (DA):	476 362 000,00
Taxes sur toutes opérations GAB (DA):	**1 127 953,00**
Nombre de porteurs de cartes EDDAHABIA:	/
Nombre de TPE existants:	65 = (17 BP+16 GC +32 COM)
Nombre de TPE actifs:	65 = (17 BP+16 GC +32 COM)
Nombre d'opérations sur TPE :	5471
Montants des transactions sur TPE (DA):	132 978 020,00

C) Prestations Financieres :

Nombre de comptes CCP:	50641
Nombre de comptes CNEP:	365
Nombre d'operations CCP (débit et crédit) :	253388
Montant des operations CCP (DA):	8 651 548 874,89
Nombre d'operations CNEP (Vers et Remb):	984
Montant des operations CNEP (DA):	110 998 853,70

- Unité postale de wilaya – Tébessa -
- وحـــدة البـــريـــد الـولائيـة - تبســـة -

FICHE STATISTIQUE PAR WILAYA

DUPW : TEBESSA CODE 12000

Mois de Fevrier 2021

Activités des Bureaux de Poste:

Nombre de retraits :	153674
Montant des retraits (DA):	5 225 030 169,36
Taxes sur retraits et demandes de solde (DA):	**SDBC**

Reseau Monétique :

Nombre de GAB existants:	26
Nombre de GAB en service:	25
Nombre de retraits sur GAB:	14240
Montant des retraits sur GAB (DA):	273 042 000,00
Taxes sur toutes opérations GAB (DA):	**SDBC**
Nombre de porteurs de cartes EDDAHABIA:	/
Nombre de TPE existants:	65 = (17 BP+16 GC +32 COM)
Nombre de TPE actifs:	65 = (17 BP+16 GC +32 COM)
Nombre d'opérations sur TPE :	3237
Montants des transactions sur TPE (DA):	89 478 910,00

Prestations Financieres :

Nombre de comptes CCP:	56265
Nombre de comptes CNEP:	301
Nombre d'operations CCP (débit et crédit) :	228873
Montant des operations CCP (DA):	4 438 516 133,39
Nombre d'operations CNEP (Vers et Remb):	810
Montant des operations CNEP (DA):	94 692 800,71

- Unité postale de wilaya – Tébessa -
- وحـــدة البـــريـــد الولائيـة - تبســـة -

FICHE STATISTIQUE PAR WILAYA

DUPW : TEBESSA CODE 12000

Mois de Janvier 2021

Activités des Bureaux de Poste:

Nombre de retraits :	154 079,00
Montant des retraits (DA):	5 273 615 083,01
Taxes sur retraits et demandes de solde (DA):	/

Reseau Monétique :

Nombre de GAB existants	26
Nombre de GAB en service	19
Nombre de retraits sur GAB	23070
Montant des retraits sur GAB (DA)	494 522 800,00
Taxes sur toutes opérations GAB (DA)	925 041,00
Nombre de porteurs de cartes EDDAHABIA	/
Nombre de TPE existants	65 = (17 BP+16 GC +32 COM)
Nombre de TPE actifs	65 = (17 BP+16 GC +32 COM)
Nombre d'opérations sur TPE	4857
Montants des transactions sur TPE (DA)	83 655 865,00

Prestations Financieres :

Nombre de comptes CCP	56156
Nombre de comptes CNEP	299
Nombre d'operations CCP (débit et crédit)	234427
Montant des operations CCP (DA)	7 351 507 676,10
Nombre d'operations CNEP (Vers et Remb)	676
Montant des operations CNEP (DA)	89 574 936,79

Activité CCP

Nombre de compte CCP en exercice	379 356
Nombre de comptes particuliers	7935
Nombre de comptes des entreprises	23
Nombre de comptes CCP ouverts durant le mois d'AVRIL 2018	1008
Nombre d'opérations RAV durant le mois d'avril 2018	Néant
Montant des opérations RAV durant le mois d'AVRIL2018	Néant
Nombre d'opérations PAV durant le mois d'AVRIL 2018	205 391
Montant des opérations PAV durant le mois d'AVRIL 2018	6 433 651 389,38
Nombre d'opérations VAC durant le mois d'AVRIL 2018	48 649
Montant des opérations VAC durant le mois d'AVRIL 2018	3 093 201 549,60
Nombre de bureaux assurant la prestation Télé-compensations	6
Télé-compensations en nombre durant le mois d'AVRIL 2018	11
Télé-compensations en montant durant le mois d'AVRIL 2018	1 569 761,46
Nombre de bureaux assurant le service des chèques certifiés	15
Les chèques certifiés en nombre durant le mois d'AVRIL 2018	23
Les chèques certifiés en montant durant le mois d'AVRIL 2018	23 878 950,00
CH28 commandés durant le mois d'AVRIL 2018	1298
CH28 reçues durant le mois d'AVRIL 2018	13 207
CH28 distribués durant le mois d'AVRIL 2018	9258
CH28 retournés durant le mois d'AVRIL 2018	Néant
CH28 en instance le mois d'AVRIL 2018	3949

Activité Monétique

Nombre de GAB en service	26
Nombre d'opérations GAB effectuées durant le mois d'AVRIL 2018	41 838
Montant des opérations GAB effectuées durant le mois d'AVRIL 2018	808 996 00,00
Nombre de cartes EL DAHABIA reçues durant le mois de AVRIL 2018	8334
Nombre de cartes EL DAHABIA distribuées durant le mois de AVRIL 2018	8334
Nombre de codes EL DAHABIA reçues durant le mois de AVRIL 2018	8334
Nombre de codes EL DAHABIA distribuées durant le mois de AVRIL 2018	8334

Autres

Nombre des TPE existant	5
Nombre d'opérations par TPE durant le mois de Février 2018	0.00

Operations effectuées pour le compte du Ministère des Finance

Pensions étrangères en nombre durant l'année 2017	2322
Pensions étrangères en montant durant l'année 2017	166 098 412.48
Mandats trésors 1415 en nombre durant l'année 2017	Néant
Mandats trésors 1415 en montant durant l'année 2017	Néant
Nombre de bureaux assurant la prestation AFS	36
AFS mis en paiement en nombre durant l'année 2017	298 632
AFS mis en paiement en montant durant l'année 2017	867 613 350,00
AFS reversé en nombre durant l'année 2017	6702
AFS reversé en montant durant l'année 2017	14 133 336,00